أثر محاسبة القيمة العادلة وفقًا للمعيار المحاسبي المصري (رقم٤٥) على شفافية التقارير المالية: مع دراسة ميدانية فى بيئة الأعمال المصرية

أ.د /رضا إبراهيم صالح
أستاذ المحاسبة المالية
كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ

د/هاله عبدالفتاح العجمى
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ

أ / كرم محمد ياسين
المعيد بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ

أثر محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (رقم ٤٥) على شفافية التقارير المالية (مع دراسة ميدانية فى بيئة الأعمال المصرية)

ملخص

إستهدفت هذه الدراسة التعرف على أثر محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (رقم ٤٥) على شفافية التقارير المالية؛ ولتحقيق هذا الهدف: قام الباحثون بإجراء دراسة ميدانية من خلال إستطلاع رأي عينة من أكاديمي المحاسبة بالجامعات المصرية، معدى التقارير المالية، مراقبي الحسابات، مستخدمي التقارير المالية، للتعرف على آراء أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بأسئلة البحث. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي للتوجه نحو محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (رقم ٤٥) على خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية، مع عدم وجود فروق معنوية بين فئات عينة الدراسة بشأن ملاءمة المعلومات المحاسبية المستندة للقيمة العادلة، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي للتوجه نحو محاسبة القيمة العادلة على خاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية، مع عدم وجود فروق معنوية بين فئات عينة الدراسة بشأن التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية المستندة للقيمة العادلة. وبالتالى تم التوصل لوجود أثر معنوي للتوجه نحو محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (رقم ٤٥) على شفافية التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية:

محاسبة القيمة العادلة؛ شفافية التقارير المالية؛ ملاءمة المعلومات؛ التعبير الصادق للمعلومات.

Abstract

This Study Aimed to Identify The Impact of Fair Value Accounting in Accordance with The Egyptian Accounting Standard (No. 45) on The Transparency of Financial Reports. To Achieve This Goal: The Researchers Conducted a Field Study By Surveying The Opinion of a sample of accounting academics in Egyptian universities, preparing Financial Reports, Auditors, and Users of Financial Reports, to Get Acquainted with The Opinions of The Study Sample Individuals Regarding The Research questions. The Study Concluded That There is A Significant Impact of The Trend towards Fair Value Accounting According to The Egyptian Accounting Standard (No. 45) on The Relevance of Accounting Information, with No Significant Differences between the Categories of The Study Sample Regarding the Relevance of Accounting Information Based on Fair Value. The Study Also Found A Significant Impact of The Trend Towards Accounting The Fair Value Is Based on Faithful Representation of The Accounting Information, with No Significant Differences Between The Study Sample Categories Regarding The Representation Faithful of The Accounting Information Based on The Fair Value. Consequently, it was Concluded That There Is a Significant Impact of The Trend towards Fair Value Accounting in Accordance with The Egyptian Accounting Standard (No. 45) on Financial Reports Transparency.

Key Words

Fair value Accounting, Financial Reports Transparency, Information Relevance, Information Faithful Representation.

المبحث الأول: الإطار العام للبحث

١/١- مقدمة:

تعد طرق القياس المحاسبى وملاءمتها للواقع من أكثر المسائل المثيرة للجدل، والتى يجب أن تتوافق مع الإطار الفكري للمحاسبة وأهدافها، وأن تتلائم مع متطلبات وبيئة الأعمال الحديثة (أحمد، ٢٠١٩، ص١)،. وقد إستخدمت التكلفة التاريخية لعدة عقود كمبدأ سائد للقياس المحاسبى، والتى تمثل الواقع الفعلى للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل. إن حقيقة التكلفة التاريخية ليست موضع شك فى دقتها وصحتها لحظة الإكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيك فى سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضى، الذى قد ينحرف قليلاً أو كثيراً عن قيمته الحالية. ومن هنا بدأت إنتقادات لم تنتهى لمبدأ التكلفة التاريخية، حيث أن الظروف الإقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكلٍ دائم، وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف فى الحالات المختلفة، ومن ثم برز من ينادى بضرورة توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة (صالح، ٢٠٠٩، ص٢).

ولقد أدى تزايد الإهتمام بمحاسبة القيمة العادلة فى الآونة الأخيرة إلى إتجاه جهود كلاً من مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية Financial Accounting Standards Board (FASB)، سواءً من خلال العمل الفردى أو العمل المشترك فيما بينهما لإصدار المعايير والتفسيرات التى تدعم عملية القياس المحاسبى بالقيمة العادلة. ومن الأمثلة الهامة على جهود كلا المجلسين صدور معيار القيمة العادلة رقم (١٥٧) لسنة ٢٠٠٦، وتبنى هذا المعيار كاملاً من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) كمشروع معيار وطرحه كمسودة للمناقشة فى مايو ٢٠٠٩. المعيار الأمريكى ومشروع المعيار الدولى يتناولا مداخل ومستويات قياس القيمة العادلة فى المعايير المحاسبية التى تتطلب ذلك سواءً بالنسبة للأصول أو الإلتزامات المالية أو غير المالية. ويكشف ذلك عن قناعة لدى المجلسين بأن للقيمة العادلة أفضلية على التكلفة التاريخية من حيث الدقة والملاءمة فى تلبية إحتياجات مستخدمى التقارير المالية، وعلى الأخص المستثمرين فى الأسهم (أبو الخير، ٢٠٠٩ ،ص١٩٢). وتبلورت هذه الجهود فى إصدار معيار التقارير المالية الدولى رقم (١٣) IFARS 13 فى ١٢ مايو ٢٠١١ بعنوان "قياس القيمة العادلة Fair value Measurement" والذى يسرى على الفترات السنوية التى تبدأ فى أو بعد يناير ٢٠١٣ وذلك من أجل تحقيق التقارب بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية (خليل؛ و إبراهيم ، ٢٠١٣ ص٤٦٤).

وعلى الجانب الآخر فقد عرف خليل، (٢٠٠٨، ص٣٨) شفافية التقارير المالية بأنها "القدرة على نشر المعلومات المالية وغير المالية الماضية والحالية والمستقبلية الخاصة بمنظمات الأعمال والتى تتصف بالملاءمة والمصداقية من خلال التقارير والقوائم المالية المختلفة وبإستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة وغيرها من وسائل الإعلام لضمان وصولها إلى مختلف المهتمين بها من داخل وخارج منظمات الأعمال بشكل عادى وفى التوقيت المناسب وذلك لتحقيق الرقابة على أداء المنظمة ودعم الثقة بها وتخفيض عدم التأكد والمساعدة فى إتخاذ القرارات الرشيدة دون الإضرار بمصلحة أى طرف من الأطراف المتعددة.

٢/١- مشكلة الدراسة:

إن الهدف الرئيسى من إعداد وعرض التقارير المالية هو خدمة جميع المستخدمين الذين يعتمدون عليها فى إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة، إلا أن هناك الكثير من الجدل حول مدى قدرة هذه التقارير على خدمة متخذى القرار، خاصةً فى ظل إعتمادها على مقياس التكلفة

التاريخية، مما يجعل التقارير المالية أقل دلالة وواقعية لأنها تستند الى الماضى، الأمر الذى قد يؤدى إلى فقدان المعلومات المتضمنة بالتقارير المالية إلى العديد من الخصائص أهمها المصداقية والملاءمة التى تعد الهدف الأساسى لإعداد تلك التقارير(Jaijairam, 2013)

وكان إنهيار العديد من الشركات العملاقة فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٢ وأشهرها Adelphi, world com, Enron، وما نتج عنهم من خسائر نتيجة قيام الإدارة ببعض الأنشطة والتى لم تفصح عنها، وكذلك عدم توافر الشفافية فى التقارير المالية بمثابة الستار الذى مكن الإدارة من إخفاء الكثير من المشاكل التى أدى تراكمها عاماً بعد آخر الى إنهيار تلك الشركات مثل إدارة الأرباح، التمويل من خارج الميزانية، وغيرها نتيجة عدم تفعيل إجراءات الحوكمة بالقدر الكافى، الأمر الذى أتاح الفرصة للإدارة للقيام بمثل هذه التصرفات الإنتهازية، مما أدى الى إهتزاز ثقة المستثمرين فى تلك التقارير وما تتضمنه من إفصاحات(Mensah et al , 2006 ,P.310).

وعند هذا الحد تعالت أصوات المستثمرين لتحقيق مبدأ الشفافية فى التقارير المالية المنشورة. ويقصد بالشفافية هنا فيما يختص بالتقارير المالية المنشورة: قدرة تلك التقارير على تمكين مستخدميها من معرفة الوضع المالى الحقيقى للشركة، ويتحقق ذلك من خلال إفصاح تلك التقارير عن كافة المعلومات الحديثة والموثوق فيها عن أداء الشركة، ووضعها المالى، وفرص الإستثمار المتاحة لديها، والمخاطر التى تحيط بها وسياسات الإدارة فى التعامل مع تلك المخاطر، وغيرها من المعلومات التى يحتاجها مستخدمى تلك التقارير لإتخاذ قرارات إستثمارية أو تمويلية سليمة (Bushman & Smith,2003, P.2).

ونتيجة لهذه النداءات فقد صدر معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣) بعنوان "قياس القيمة العادلة"، ومن أهم أهداف المعيار تخفيض التعقيد وتحسين الإتساق، بالإضافة إلى تحسين الشفافية، وزيادة التقارب بين معايير التقارير المالية الدولية International Financial Reporting Standards (IFRSs) ومبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً (US GAAP) (خليل ؛ وابراهيم ،٢٠١٣ ص٢). وقد صدر فى مصر المعيار (رقم ٤٥) لسنة ٢٠١٥ بعنوان قياس القيمة العادلة ويعد ترجمة حرفية للمعيار الدولى رقم (١٣) .

وبناءً على ما سبق، فإن مشكلة البحث تتبلور فى محاولة الإجابة على السؤال البحثى الرئيسى التالى: **ما هو أثر محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (رقم ٤٥) على شفافية التقارير المالية** ؟ وحاول الباحثون الإجابة على هذا السؤال البحثى من خلال الإجابة على الأسئلة البحثية الفرعية التالية :

- ما أثر محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (رقم ٤٥) على ملاءمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية؟
- ما أثر محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (رقم ٤٥) على التعبير/ التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية؟

٣/١- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسى لهذا البحث فى **دراسة أثر محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (رقم ٤٥) على شفافية التقارير المالية**، وينبثق عن الهدف الرئيسى هدفين فرعيين يسعى الباحثون لتحقيقهما وهما:-

- دراسة أثر محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (رقم ٤٥) على ملاءمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية.

- دراسة أثر محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (رقم ٤٥) على التعبير/ الثمثيل الصادق عن المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية.

١/٤- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المجال الذى يتم تناوله، ويظهر ذلك فى النقاط التالية:

١/٤/١- الأهمية العلمية:

١- تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الوظيفة المحاسبية ذاتها فى المجتمعات المختلفة، ومن ثم أهمية تناول أى إتجاه من إتجاهات التطور فى الفكر أو التطبيق المحاسبى، وإستخدام القيمة العادلة فى المحاسبة يعد نموذجاً من نماذج هذا التطور.
٢- توجه العديد من المجالس والمجامع والجهات المسئولة عن التشريعات المحاسبية فى عدد كبير من الدول نحو محاسبة القيمة العادلة أثار إهتمام العديد من الباحثين والمفكرين وظهور العديد من الدراسات والمقالات التى تؤيد أو تعارض التوجه جزئياً أو كلياً.
٣- دراسة المقترحات التى قدمتها المنظمات المهنية بشأن قياس القيمة العادلة وخاصةً معيار التقارير المالية الدولى رقم ١٣ (IFRS 13) والمعيار المصرى (رقم ٤٥) لسنة ٢٠١٥ (قياسات القيمة العادلة) والتى تهدف لتحسين معلومات القوائم والتقارير المالية.
٤- أهمية موضوع الشفافية والتى تحظى بإهتمام كل من منظمات الأعمال المختلفة، وأسواق المال، ومختلف فئات المجتمع، لما لها من تأثير مباشر على كل هذه الأطراف، علاوة على الأثار الإيجابية على مستوى الإقتصاد القومى ككل، لذا كان من المهم والضرورى التعرف على أثر المحاسبة بالقيمة العادلة على شفافية التقارير المالية.

٢/٤/١- الأهمية العملية:

١- أهمية معلومات القيمة العادلة لمساعدة مستخدمى التقارير المالية على إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة، وتمثل الشفافية أحد المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات؛ وبالتالي زيادة الثقة في سوق الأوراق المالية.
٢- الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وكافة الأطراف الأخرى المستفيدة من خلال تقليل التباين فى المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح الأمر الذى يؤدى إلى تخفيض تكاليف الوكالة على المدى الطويل.
٣- توفير المعلومات المالية والإدارية للجهات المختلفة ذات العلاقة بمنظمات الأعمال بشكل يمكن المساهمين والمقرضين وغيرهم من تقييم أداء هذه المنظمات.

٥/١- منهج الدراسة:

يتحدد منهج البحث فى ضوء مشكلة البحث والأسئلة البحثية التى يحاول الباحثون الإجابة عليها والتى تعكس فى هذه الدراسة أثر المحاسبة بالقيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (رقم ٤٥) على شفافية التقارير المالية. فتقوم الدراسة على المزج بين المنهجين الإستنباطى والإستقرائى. حيث يقوم الباحثون بإستخدام المنهج الإستنباطى فى دراسة القياس والإفصاح المحاسبى المعتمد على القيمة العادلة، ودراسة شفافية التقارير المالية، وذلك من خلال إستعراض الدراسات السابقة بهدف إستنباط فروض البحث، ويستخدم المنهج الإستقرائى عند إجراء الدراسة الميدانية للتحقق من صحة الفروض التى تم التوصل إليها من خلال الدراسة النظرية.

٦/١- نطاق وحدود الدراسة:

يتمثل نطاق و حدود هذه الدراسة فيما يلي:

- سوف يركز الباحثون على المعيار الدولي (رقم ١٣)، والمعيار المصري (رقم ٤٥)، ولن يتطرق للمعايير الأمريكية إلا بالقدر الذى يخدم هذا البحث.

- سوف يقوم الباحثون بدراسة الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية طبقاً للإطار الفكرى المشترك الصادر عن FASB ، IASB بعد تعديله، ولن يتطرق لخصائص جودة المعلومات وفقاً لـ FASB أو خصائص المعلومات وفقاً لـ IASB فى إجراء الدراسة الميدانية.
- سيعتمد الباحثون فى إجراء الدراسة الميدانية على الخصائص الأساسية (الملاءمة والتعبير الصادق)، ولن يتناول الخصائص التعزيزية إلا بما يخدم الجانب النظري فقط

١/٧- فروض البحث:

في ضوء مشكلة الدراسة واتساقاً مع أهدافها، تم صياغة فروض الدراسة في صورتها العدمية على النحو التالي:

الفرض الرئيسى للبحث: لا يوجد أثر معنوى لمحاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (رقم ٤٥) على شفافية التقارير المالية.

وينبثق عن هذا الفرض الرئيسى الفروض الفرعية التالية:

الفرض الأول: لا يوجد أثر معنوى لمحاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (رقم ٤٥) على ملاءمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية.

الفرض الثانى: لا يوجد أثر معنوى لمحاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيارالمحاسبي المصري (رقم ٤٥) على التعبير/ التمثيل الصادق عن المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية.

١/٨- تنظيم الدراسة:

إنطلاقاً من مشكلة البحث والهدف منه، فقد تم تنظيم باقى أجزاء البحث على النحو التالى: يتناول القسم الثانى الدراسات السابقة، ويتناول القسم الثالث شفافية التقارير المالية، ويتناول القسم الرابع القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبى المصرى (رقم ٤٥)، فى حين يتناول القسم الخامس دور محاسبة القيمة العادلة فى تحسين شفافية التقارير المالية، ويتناول القسم السادس الدراسة الميدانية، فى حين يتناول القسم السابع النتائج والتوصيات.

المبحث الثانى: الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث

لقد تعددت الدراسات التى تناولت موضوع القيمة العادلة، حيث تناول العديد من الباحثين موضوع القيمة العادلة من آبعاد أو زوايا مختلفة، ومع ذلك هناك ندرة فى الدراسات التى تناولت أثر محاسبة القيمة العادلة على شفافية التقارير المالية، بالرغم من أهمية موضوع الشفافية حيث يعتبرهدفاً فى حد ذاته على مستوى الإقتصاد القومى بوجه عام، وعلى مستوى المعلومات المحاسبية بوجه خاص؛ ولتحقيق هدف البحث، فقد قام الباحثون بتبويب الدراسات المرتبطة بموضوع البحث تبويباً موضوعياً إلى ثلاث مجموعات على النحو التالى:

(١) دراسات تناولت شفافية التقارير المالية.

(٢) دراسات تناولت القياس والإفصاح المحاسبى المعتمد على القيمة العادلة.

(٣) **دراسات تناولت العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وشفافية التقارير المالية.**

١/٢- المجموعة الأولى: الدراسات السابقة التى تناولت شفافية التقارير المالية:

١/١/٢دراسة Alabadi &Shahri, (2016) بعنوان:

"Transparency in Financial Reporting with or without IFRS: The Case of Iran"

إستهدفت هذه الدراسة التعرف على الشفافية فى التقارير المالية مع تطبيق / عدم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية فى إيران.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى ما يلى:

أ. المعايير الدولية للتقارير المالية سوف تحسن من جودة المعلومة من خلال تحسين القدرة على المقارنة والشفافية، وستقلل من تكلفة رأس المال.

ب. شفافية المعلومة هى إحدى آليات حماية حق المستثمر، وهى أحد الأدوات التى تحقق الإدارة من خلالها وظيفة المساءلة والتحكم فى تضارب المصالح.

ج. شفافية المعلومة تقلل من عدم تماثل المعلومات وتزيد من سيولة الأسهم، وخفض تكلفة الوكالة ويحسن من توزيع الموارد المالية.

د. محاسبة القيمة العادلة هى أحد الآليات التى يتوقع من خلالها أن تؤثر المعايير الدولية على شفافية التقارير المالية، ويتمثل الهدف من محاسبة القيمة العادلة هو ضمان المزيد من الشفافية فى البيان المالى، ومن المتوقع أن يضيف قيمة إلى المعلومات الواردة فى السوق المالية.

٢/١/٢- دراسة Arsov & Bucevska, (2017) بعنوان:

"Determinants of Transparency and Disclosure – Evidence From post-Transition Economies"

إستهدفت هذه الدراسة التعرف على أنماط سلوك الشركات من البلدان الإشتراكية السابقة ذات الصلة بتطبيق ممارسات حوكمة الشركات الجيدة. و حاولت الدراسة تقييم مستوى الشفافية وتحديد ما إذا كانت هناك أي عوامل تؤثر بشكل منهجي على سلوك الشركات في هذا الصدد. بإستخدام عينة من ١٤٥ شركة من كرواتيا ومقدونيا وسلوفينيا وصربيا، ويتم تطبيق المعايير ومنهجية ستاندرد آند بورز Standard & Poor's لتقييم مستويات الشفافية والإفصاح.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى ما يلى:-

أ. تشير درجات الشفافية والإفصاح، بالإضافة إلى نتائج الإنحدار بوضوح إلى أن البلدان ذات الروابط الأوثق مع الغرب قد وصلت إلى مستويات أعلى من شفافية الشركات. ومن الواضح أيضاً أن مستوى التنمية الإقتصادية والعضوية بالإتحاد الأوروبى E.U. تؤثر بشكل إيجابي على أنماط الشفافية والإفصاح للشركات.

ب. أن الشركات قد حصلت على أعلى الدرجات في قطاع المعلومات المالية، وهو أمر مثير للدهشة نوعاً ما بسبب طبيعة البيانات التي تغطيها.

ج. يعطي تحليل الإنحدار نتائج واضحة حول محددات شفافية الشركات في البلدان التي تم تحليلها، وقد أظهرت: أن الشركات الكبيرة وتلك التي تتمتع بملكية أكثر إنتشاراً تكون أكثر شفافية.

٣/١/٢- دراسة Paydar & Fatemeh Babalou, (2019) بعنوان:

Investigating Financial Reporting Transparency

إستهدفت الدراسة فحص شفافية التقارير المالية.

وتوصلت الدراسة إلى:

- الإفصاح والشفافية عاملان تابعان. تحتاج الأنظمة الشفافة إلى معلومات دقيقة وأصلية متاحة لجميع حاملي الأسهم بسهولة وفي الوقت المناسب وبشكل مباشر عبر وكالات موثوقة ومعروفة بما في ذلك المحاسبين ووكالات تصنيف المراجعين ومحللي الأوراق المالية والصحفيين الماليين ووسائل الإعلام.
- عدم المساواة في المعلومات قد يتسبب في فشل السوق من خلال الاتجاه نحو استثمار أكثر أو أقل، وتتسبب هذه المشكلة في عدم الكفاءة في المستويين الكلي والجزئي. والمزيد من فهم هذا المفهوم يساعد على الحل الأمثل.
- تم تحديد مجموعة من العوامل المؤثرة على شفافية الإفصاح وهى (حجم الشركة، نوع الصناعة، حجم مكتب المراجعة، الربحية، هيكل الملكية، السيولة، تكوين مجلس الإدارة، ومستوى الإفصاح).

٤/١/٢- دراسة Bai et al, (2020) بعنوان:

"Financial Disclosure Transparency And Employee Wages"

إستهدفت دراسة العلاقة بين شفافية الإفصاح وأجور الموظفين، واختبار الفرضية القائلة بأن الإفصاحات المالية الأقل شفافية هى سمة ثابتة غير مرغوب فيها تزيد من كمية المعلومات ومخاطر البطالة التى يتحملها الموظفون؛ مما يؤدى إلى فارق تعويضات في الأجور، وباستخدام بيانات الأجور على مستوى المنشأت من مكتب الإحصاء الأمريكى.

توصلت الدراسة إلى:-

- أن الشركات ذات الإفصاحات الأقل شفافية تدفع لموظفيها أكثر، خاصةً عندما يتحمل الموظفون تكاليف أكبر للحصول على المعلومات، ويكون لهم تأثير أكبر في عملية تحديد الأجور، ويمتلكون المزيد من الأسهم في شركاتهم.
- الإفصاحات المالية الأكثر شفافية تساعد على تقليل عدم التماثل في المعلومات، وبالتالي تسهيل مراقبة أكبر وتعاقد أكثر كفاءة. يمكن أن تقلل هذه التأثيرات من تكاليف تمويل الشركة وتحسين نتائجها التشغيلية والإستثمارية.

٢/٢- دراسات تناولت القياس والإفصاح المحاسبى المعتمد على القيمة العادلة:

١/٢/٢- دراسة Barron et al, (2016) بعنوان:

"The Effect of Statement of Financial Accounting Standards No. 157 Fair Value Measurements on Analysts' Information Environment"

إستهدفت هذه الدراسة بيان أثر إعتماد معيار المحاسبة المالى رقم ١٥٧ (FAS 157) "قياسات القيمة العادلة" بشأن بيئة معلومات المحللين الماليين، ويكمن الجدل حول ما إذا كان المعيار ١٥٧ فى المستوى رقم (٣) يوفر قياسات مفيدة للبيان المالى.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى ما يلى: الإفصاح الأكثر شمولاً للقيمة العادلة نتيجة لقرار مجلس الإستثمار الفيدرالي رقم ١٥٧ يقلل من عدم اليقين بشأن الأرباح المستقبلية وبأخطاء أقل فى التوقعات من المعلومات بين المحللين. وبالتالي تقدم الدراسة أدلة تشير إلى أن إفصاحات FAS 157 المتعلقة بتقديرات المستوى رقم٣ هي معلومات مفيدة للمحللين. كما أوضحت الدراسة أن المكاسب والخسائر من تغيرات القيمة العادلة في قياسات المستوى رقم (٣) تنقل معلومات مفيدة حول أرباح الشركة المستقبلية. و أنه من المحتمل أن تكون هذه الدراسة ذات فائدة للجهات المعيارية والمنظمين المعنيين حول الفوائد المعلوماتية من FAS 157 لمستخدمي القوائم المالية وبشكل عام تشير نتائج الدراسة إلى أن الإفصاحات المتعلقة بمعيار المحاسبة المالى رقم ١٥٧ "قياسات لقيمة العادلة" تحسن من بيئة معلومات المحللين.

٢/٢/٢- دراسة Ayres et al, (2017) بعنوان:

"Fair Value Accounting and Analyst Forecast Accuracy,"

إستهدفت هذه الدراسة الإجابة على سؤال هام فيما يتعلق بتأثير قياسات القيمة العادلة على توقعات المحللين.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى ما يلى:-

أ. تشير النتائج إلى وجود العديد من التفسيرات للعلاقة بين موجودات الأصول ذات القيمة العادلة ودقة توقعات المحللين. بشكل عام، نجد علاقة إيجابية بين موجودات الأصول ذات القيمة العادلة ودقة التنبؤ. ومع ذلك، فإن هذه العلاقة لا تتماشى مع شركات الصناعة المالية، مما يوحي بأن الإختلافات النوعية فيما يتعلق بأصول القيمة العادلة نفسها قد تكون هي السبب في التأثير الحقيقي.

ب. كما تشير نتائج الدراسة إلى أنها أصول ذات قيمة عادلة وأسهل من حيث السعر (أي الأصول المدرجة في التصنيف الائتماني رقم ١٥ للمستويات ١ و ٢) التي لها التأثير الإيجابي الأعمق على نتائج التنبؤ. بالإضافة إلى ذلك، نوثق أيضاً أن تحيز المحللين يتم تخفيضه من خلال قياسات القيمة العادلة، وأن الأزمة المالية كان لها تأثير كبير على العلاقة بين قياسات القيمة العادلة ودقة التنبؤ لشركات الصناعة المالية. في المجموع، تشير هذه النتائج إلى أن عدداً من العوامل تساهم في العلاقة بين قياسات القيمة العادلة وخصائص توقعات المحللين.

٣/٢/٢- دراسة Ogundana et al, (2018) بعنوان:

"Fair Value Measurement (IFRS 13) and Investing Decision: The Standpoint of Accounting Academics and Auditors in Lagos and Ogun State Nigeria"

تناولت هذه الدراسة وجهة نظر الأكاديمين والمراجعين القانونيين بشأن قياس القيمة العادلة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولى رقم (IFRS 13) وتأثيره على قرارات الإستثمار.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط طردى بين زيادة متطلبات الإفصاح التى يفرضها معيار (IFRS 13) وبين قرارات الإستثمار، حيث يؤدى زيادة متطلبات الإفصاح التى يفرضها معيار (IFRS 13) إلى زيادة مستوى الشفافية وبالتالى زيادة إتخاذ قرارات الإستثمار، وذلك لأن القوائم المالية ستشمل على جميع المعلومات المتعلقة بعملية قياس الأصول والخصوم التى تعتبر ضرورية لمساعدة المستثمرين على إتخاذ القرارات، كما أظهرت النتائج عن وجود إختلافات فى وجهة نظر الأكاديمين والمراجعين القانونيين فيما يتعلق بزيادة تأثير مستوى الإفصاح عن القيمة العادلة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولى (IFRS 13) على قرارات الإستثمار، حيث يوجد قلة من مراجعي الحسابات يعتقدون أنه لا توجد تغييرات كبيرة فى التقارير المالية بموجب المعيار (IFRS 13) بالإضافة إلى أن زيادة متطلبات الإفصاح التى يفرضها المعيار (IFRS 13) قد لا تؤدى إلى زيادة قرارات الإستثمار بشكل كبير.

٤/٢/٢- دراسة McDonough et al, (2020) بعنوان:

"Fair Value Accounting: Current practice and perspectives for Future Research"

إستهدفت الدراسة تقديم معلومات عن محاسبة القيمة العادلة، وتوضح الدراسة مدى إدراك الشركات عبر الصناعات والأنظمة المحاسبية المختلفة والكشف عنها في تقاريرها المالية الأصول والالتزامات المقاسة بالقيمة العادلة والتفكير في جوانب أدبيات محاسبة القيمة العادلة.

وتوصلت الدراسة إلى:

أ. انه لتعزيزالفهم لمحاسبة القيمة العادلة في جميع أنحاء العالم، فمن المهم أن يسعى الباحثون للتغلب على القيود المفروضة بسبب نقص البيانات المتاحة ذات الصلة بالقيمة العادلة، على سبيل المثال، معظم الأصول المالية التي تم الإفصاح عنها بالقيمة العادلة يتم قياسها باستخدام مدخلات التقييم من المستوى ١ والمستوى ٢، مما يشير إلى أن مشكلات الموثوقية المحتملة المتعلقة بالقيم العادلة من المستوى ٣ قد لا تكون جوهرية من الناحية الاقتصادية للعديد من الشركات.

ب. لا تقدم الأدبيات أيضاً الكثير من الأدلة فيما يتعلق بكيفية قياس الشركات للأصول والالتزامات بالقيمة العادلة باستخدام مدخلات المستوى ٢، أو في أي مرحلة يتحول المديرون من استخدام مدخل المستوى ١ إلى استخدام مدخل المستوى ٢ أو من استخدام مدخل المستوى ٢ إلى استخدام مدخلات المستوى ٣. بالإضافة إلى ذلك، لا يعرف سوى القليل عن دور حوافز الإدارات في عملية قياس القيمة العادلة أو حول ما يمكن للشركات ومراجعي الحسابات القيام به لتحسين فائدة القرار لقياسات القيمة العادلة.

٣/٢- دراسات تناولت العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وشفافية التقارير المالية:

١/٣/٢- دراسة صالح، (٢٠٠٩) بعنوان:

"أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى ظل الأزمة المالية العالمية"

إستهدفت هذه الدراسة التعرف على أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة وما يقابلها من معايير مصرية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة فى التقارير المالية للشركات المدرجة فى قطاع الخدمات المالية والبنوك فى البورصة المصرية فى ضوء الأزمة المالية العالمية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى ما يلى:

أ- تعتبر معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة ذات أهمية متميزة من معايير المحاسبة التقليدية من وجهة نظر المديرين المالين والمراجعين الداخليين والخارجيين فى الشركات المدرجة فى قطاع الخدمات المالية والبنوك فى البورصة المصرية.

ب- يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابى على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة) الواردة فى التقارير المالية للشركات الإستثمارية المدرجة فى البورصة المصرية.

ج- إن معلومات القيمة العادلة أكثر ملاءمة لإحتياجات مستخدمى التقارير المالية مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، حيث أنها تعكس بشكل أفضل الوضع المالى الحاضر، كما أنها تسهل من عملية تقييم أداء الماضى، والتنبؤات المستقبلية، إلا أنها فى نفس الوقت أقل موثوقية من معلومات التكلفة التاريخية.

٢/٣/٢- دراسة Pelea, (2014) بعنوان:

"Fair Value Accounting and Its Usefulness to Financial Statement Users"

إستهدفت الدراسة مناقشة محاسبة القيمة العادلة ومدى نفعها لمستخدمي القوائم المالية وذلك بعد إصدار (IFRS13) لقياس القيمة العادلة وقد قامت الدراسة بالتعمق في الخلفية النظرية لمحاسبة القيمة العادلة لإعطاء الدليل على مدى نفعها لمستخدميها، كما سلطت الضوء على بعض القضايا الخلافية والجدلية المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة، و قدمت مقترحات لواضعي المعايير المحاسبية فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة، وقد أعدت هذه الدراسة فى إيطاليا.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى ما يلى:

أ. يؤكد مؤيدو محاسبة القيمة العادلة أن قياس الأصول والخصوم بالقيمة العادلة يعكس الظروف السوقية الحالية بشكل أكثر دقة ويقوم بتقديم معلومات محدثة للمستفيدين، كما يرفع من مستوى الشفافية.

ب. يرى معارضو محاسبة القيمة العادلة أنها ستقدم معلومات مغلوطة عن أسعار الأصول التي يتم الإحتفاظ بها لفترة طويلة، فهذه الأسعار قد تكون قد تأثرت بعدم كفاءة السوق أو بالقرارات غير الرشيدة للمستثمرين.

ج. كلاً من محاسبة القيمة العادلة ومحاسبة التكلفة التاريخية يجب تقديمها لمستخدمي القوائم المالية، لأنه عن طريقهما معاً يستطيع المستثمرون الحصول على معلومات مفيدة ومتكاملة. ولذلك، فإنه يجب تبني النموذج المختلط في التقرير المالي عند وضع المعايير المحاسبية.

٣/٣/٢- دراسة Man&Ciurea, (2016) بعنوان:

"Transparency of Accounting Information in Achieving Good Corporate Governance. True View and Fair Value"

إستهدفت هذه الدراسة التعرف على شفافية المعلومات المحاسبية وعلاقتها بتحقيق حوكمة شركات جيدة من خلال الرؤية الصحيحة والقيمة العادلة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى ما يلى:

أ. ضمان درجة أكبر من الشفافية في التواصل المالي يمثل هدفاً هاماً تتبعه معايير المحاسبة المالية الدولية، وهذا يعني وفقاً لشفافية وجودة نظام حوكمة الشركات مفهومان مترابطان:

- مستوى عال من الشفافية في المعلومات المالية والمحاسبية يدل على وجود ممارسة عالية لحوكمة الشركات الجيدة، وبالتالى يمكن التواصل المالي الجيد.
- وعدم شفافية الشركة فيما يتعلق بنتائجها المالية يزيد من شكوك المستخدمين وعدم تحقيق المزايا السابقة.

ب. الهدف الأساسي للحوكمة الجيدة للشركات يشير إلى الترويج للشفافية واليقين والمسؤولية على مستوى الشركة، وتعمل على مساعدة المستثمرين لإتخاذ قرارات أفضل؛ فالشفافية تزيد من الثقة في أسواق رأس المال، وهى مهمة لحوكمة الشركات، لأنها تسمح لمجلس الإدارة لتقييم فعالية الإدارة وإتخاذ تدابير تصحيحية فورية إذا لزم الأمر، كإستجابة لتدهور الوضع المالي.

ج. القيمة العادلة والحقيقية مقدمة لشفافية التقاريير المالية:-

- إستخدام القيمة العادلة يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحسين المعلومات المحاسبية الصادرة عن البيانات المالية، وبالتالي زيادة الفائدة لمستخدميها، ولكن يمكن أيضا أن تكون ذاتية للغاية، مما يسمح للتلاعب من قبل أولئك الذين يقدرونها، وظهور التشوهات في البيانات المالية.
- يتم دعم القيمة العادلة لاسيما من قبل الفقهاء الذين يأخذون بعين الإعتبار الحقيقي إفلاس الشركة، عندما تكون جميع الأصول ذات قيمة معينة، و يحاول الفقهاء الدفاع عن مصالح الدائنين والجمهور في حالة تصفية الشركة. لأنها تؤدي إلى مزيد من الموضوعية، و يبدو أن تطبيق القيمة العادلة في المحاسبة يسمح بوضع أفضل للبيانات المالية التي تقدم لأطراف ثالثة.

٤/٣/٢- دراسة **Fortin, et al, (2020)** بعنوان:

Re-exploring Fair Value Accounting and Value Relevance: An Examination of Underlying Securities.

إستهدفت الدراسة بحث ما إذا كانت ملاءمة القيمة المرتبطة بتقديرات القيمة العادلة تتأثر بنوع الاستثمار المحتفظ به. وتفترض الدراسة أن القيم العادلة لأنواع الاستثمار المختلفة تعتمد على نماذج تقييم مختلفة وتنطوي على مخاطر أساسية مختلفة. وباستخدام بيانات الصناديق المغلقة الأمريكية التي تم جمعها يدويًا من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١.

وقد توصلت الدراسة إلى أن ملاءمة القيمة المرتبطة بأصول مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (أي المستوى ١ أو المستوى ٢ أو المستوى ٣) تعكس كلًا من مصادر معلومات السوق لـ تقديرات القيمة العادلة (مثل أسعار السوق ومدخلات السوق والمستندة إلى النموذج) ولكن أيضًا النوع الأساسي من الاستثمار الذي يتم تقييمه (مثل السندات الحكومية والأسهم وسندات الشركات وما إلى ذلك). ضمن نفس فئة القيمة العادلة، وتوضح أن الأنواع المختلفة من الاستثمارات لها ملاءمة خاصة بها من حيث القيمة والتي تختلف اختلافًا كبيرًا عن تلك الأنواع الأخرى من الاستثمارات ضمن نفس الفئة. علاوة على ذلك، في نفس نوع الاستثمار، تظهر الدراسة أيضًا أن مدى ملاءمة القيمة يختلف عبر مستويات الفئات الثلاثة للقيمة العادلة.

٤/٢- التعليق على الدراسات السابقة:

- لم تتطرق أى من الدراسات السابقة فى حدود علم الباحثين للمعيار المصرى رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٥ والخاص بقياس القيمة العادلة إلا فى نطاق محدود، وذلك نظراً لحداثة هذا المعيار وندرة الدراسات السابقة التى أجريت عليه فى البيئة المصرية، وبالتالى فإن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة بدراسة محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري (رقم ٤٥)، والمعيار الدولي (رقم ١٣).
- تناولت معظم الدراسات السابقة موضوع الشفافية كمتغير وحيد مستقل من خلال التعرف على مفهومها وأهميتها وكيفية تحقيقها وأهم العوائق ومحاولة تقديم إطار مقترح للشفافية، لكن الدراسة الحالية سوف تتناول الشفافية كمتغير تابع لمحاسبة القيمة العادلة.من خلال "دراسة أثر محاسبة القيمة العادلة على شفافية التقارير المالية"، حيث أن الشفافية هى الهدف الأسمى والمنشود للتقارير المالية.
- قام الباحثون بدراسة أثر محاسبة القيمة العادلة (المعيار المصرى رقم ٤٥، ومعيار التقارير المالية الدولى رقم (١٣) IFRSs 13) على شفافية التقارير المالية من خلال خصائص المعلومات الشاملة فى ضوء الإطار الفكرى المشترك الجديد، وهو ما لم تتناوله أى دراسة من الدراسات السابقة العربية أوالأجنبية، وذلك فى حدود علم الباحث.

المبحث الثالث: شفافية التقارير المالية

لقد زاد الإهتمام فى العقود الثلاثة الأخيرة بمفهوم الشفافية فى مختلف المجالات خاصة المجالات الإجتماعية والإقتصادية والمحاسبية، ولكنها نالت أهمية خاصة فى المجال المحاسبى، حيث أن الإفتقار إلى الشفافية فى هذا المجال على وجه الخصوص يسبب الكثير من الأزمات والمشكلات الإقتصادية، وكان من أبرز الأمثلة على ذلك الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

١/٣- مفهوم الشفافية:

قد تناول بعض الكتاب المحاسبين مفهوم الشفافية من عدة زوايا مختلفة، وبالتالى أصبح من الضرورى الوقوف على طبيعة ومفهوم الشفافية لدى منظمات الأعمال، ومن هذه التعريفات:

- يعرف خليل، (٢٠٠٨، ص ١٨) الشفافية بأنها "القدرة على نشر المعلومات المالية وغير المالية الماضية والحالية والمستقبلية الخاصة بمنظمات الأعمال والتى تتصف بالملاءمة

والمصداقية من خلال التقارير المالية المختلفة وبإستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة وغيرها من وسائل الإعلام لضمان وصولها إلى مختلف المهتمين بها من داخل وخارج منظمات الأعمال بشكل عادل وفى التوقيت المناسب وذلك لتحقيق الرقابة على أداء المنظمة ودعم الثقة بها وتخفيض عدم التأكد والمساعدة فى إتخاذ القرارات الرشيدة دون الإضرار بمصلحة أى طرف من الأطراف المتعددة".

- ويعرف غنيمى، (٢٠١١، ص ٢٠) الشفافية بأنها "عملية عرض البيانات الداخلية بالمنظمة بوضوح كامل، بالإضافة إلى الإفصاح عن المعلومات المؤثرة على أسعار الأسهم فى التوقيت المناسب بحيث لا يحقق أى طرف من الأطراف مكاسب غير عادية على حساب باقى الأطراف الأخرى ذات العلاقة بمنظمات الأعمال"، كما يوضح المحاور التى ترتكز عليها طبيعة ومفهوم الشفافية فى الشكل التوضيحى التالى:

شكل (١/٣)
المحاور التى يرتكز عليها مفهوم الشفافية

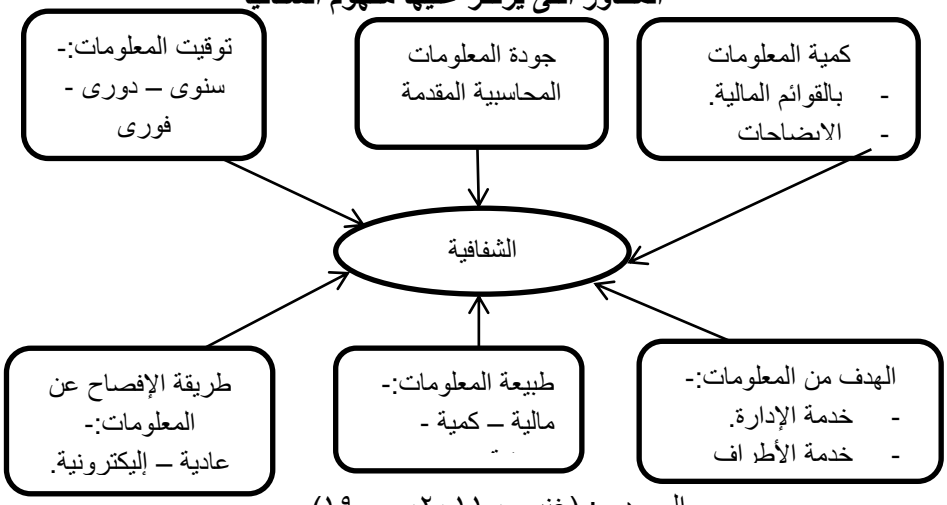

المصدر : (غنيمى، ٢٠١١، ص ١٩)

وبعد تناول الباحثون للتعريفات السابقة للشفافية فإنه يمكن توضيح بعض الملاحظات على مفهوم الشفافية وطبيعتها فيما يلى:-

- أن الشفافية يشترط فيها أن تكون إيجابية وقادرة على تحقيق أهداف متعددة وأن تحقق العدالة، بمعنى عدم الإضرار بمصلحة أى طرف من الأطراف ذوى العلاقة.
- الشفافية تعنى توفير معلومات آخرى مالية وغيرمالية إلى جانب المعلومات المنشورة بالقوائم المالية بهدف تحسين كمية ونوعية المعلومات المحاسبية لخدمة المستخدمين وجميع الأطراف ذات العلاقة بمنظمات الأعمال.
- تحقق الشفافية فى التقارير المالية له مزايا عديدة منها تحقيق الرقابة على أداء المنظمة ودعم الثقة بها وتخفيض عدم التأكد والمساعدة فى إتخاذ القرارات الرشيدة دون الإضرار بمصلحة أى طرف من الأطراف المتعددة.

٢/٣- أهداف الشفافية:

- يوجد هدفين رئيسيين لشفافية التقارير المالية، الأول يتعلق بأصحاب المصالح بالمنشأة، والثانى يتعلق بالمنشأة ذاتها، والهدفان يدعمان بعضهما البعض وهما:-

١- **حماية حقوق أصحاب المصالح بالمنشأة**.

تساعد شفافية القوائم المالية أصحاب المصالح بالمنشأة على فهم حالة المنشأة المالية، فضلاً على تدعيم قدرتهم على تقييم أدائها ومراقبة إدارتها، ومن المتوقع أن يكون لذلك تأثير إيجابى على قدرة أصحاب المصالح بالمنشاة على إتخاذ قرارات مناسبة تجاه المنشأة (مهدى، ٢٠١١، ص ٣٩).

٢- **الحفاظ على قيمة المنشأة**:

وتحقق شفافية التقارير المالية الحفاظ على قيمة المنشأة بوسيلتين:-

- الوسيلة الأولى: حماية قيمة الأصول غير الملموسة كالشهرة والسمعة وولاء العملاء والعلامة التجارية وقيمة الأصول المعرفية وغيرها، وذلك عن طريق الحفاظ على ثقة أصحاب المصالح بالمنشأة، ويكتسب أصحاب المصالح الثقة فى المنشأة من خلال الشفافية والإفصاح عن معلومات ذات جودة تكشف عن إتساق تصرفات المنشأة مع تعهداتها وإلتزاماتها.
- الوسيلة الثانية: والتى تحقق شفافية التقارير المالية من خلالها الحفاظ على قيمة المنشأة، فالشفافية قد تمثل حافزاً قوياً للإدارة على تحسين أدائها، خاصة مع إدراكها أن تصرفاتها ونتائج هذه التصرفات ستكون معلنة لأصحاب المصالح بها وفى ضوء مقاييس للصناعة والمنشآت المناظرة (حماد، ٢٠١٠، ص٧٥).

وهذا يعنى أن تحقيق الشفافية يحفز الإدارة على بذل الجهد نظراً لما توفره الشفافية من إشارات جيدة (حقيقية) عن الأداء، وسيؤدى ذلك إما الحفاظ على قيمة المنشأة أو تحسينها. (عبدالعزيز، ٢٠١٤، ص ٤٨).

٣/٣- أهمية ومزايا الشفافية:

١- يرى عبدالملك، (٢٠٠٦) أن أهمية الشفافية تأتى من أنها تعمل على زيادة المعلومات الواردة فى الإيضاحات؛ مما يؤدى إلى تحسين الإفصاح فى الشركات؛ وبالتالي فإن الشفافية تعد ذات أهمية للعديد من الأسباب:

- تزيد من عملية توضيح قيم البنود التى تحويها القوائم المالية.
- تقليل درجة التقلب فى الأسواق المالية لضمان الإستقرار المالى.
- تعمل على القضاء على ظاهرة عدم تماثل المعلومات.
- تسهل من تفعيل سوق رأس المال الكفء عن طريق توفير معلومات إضافية عن البنود المتضمنة فى القوائم المالية، ومعلومات إضافية آخرى غير متضمنة فى القوائم المالية.
- تعمل على القضاء على إدراة الأرباح.

٢- الشفافية تقضى على المعلومات المضللة أو الكاذبة التى قد تنتشر فى أسواق الأوراق المالية، وخاصة غير الرشيدة منها بهدف تحقيق مكاسب بدون وجه حق، حيث أن عدم توفر المعلومات أو قلتها لدى المستثمرين فى الأوراق المالية تجعلهم يصدقون الشائعات بل ويزيد من تداولها بينهم (شحاته، ٢٠٠٥، ص ٣) .

٣- تؤدى الشفافية إلى منع الإدارة من الإتجار بالمعلومات الداخلية فى الشركات، وهذا من شأنه أن يمنع تحقيق مصلحة فئة معينة على حساب الفئات الآخرى، فقد يقوم المديرون عندما يرغبون فى شراء الأسهم يقومون بالإفصاح عن الأنباء السيئة التى تؤدى إلى تخفيض

أسعارها بالأسواق المالية، وانهم يقومون ببيع الأسهم المملوكة لهم بعد نشر الأنباء الحسنة (Cheng & Lo, 2006,pp.815-847).

٤- أن زيادة شفافية التقارير المالية وما تتضمنه من إفصاح يمكن أن يؤدى إلى تخفيض تكلفة التمويل التى تتحملها الشركة، فعدم توافر معلومات كافية لدى مقدمى التمويل سوف يزيد من مخاطر المعلومات التى يتحملها المستثمرون نتيجة عدم التقدير الدقيق للعوائد المتوقعة من إستثماراتهم فى الشركة (Botosan, 1997, p.323).

٥- تمثل الشفافية أحد المبادئ الأساسية للحوكمة، ولا شك أن رفع مستوى الشفافية سوف يحسن فى المدى الطويل من الحوكمة والثقة فى البورصة وزيادة نشاطها وإتساعه، وهو الأمر الذى يؤدى إلى زيادة قيمة المنشآت فى المدى الطويل، ويمتد ذلك أيضاً إلى المصلحة العامة للمجتمع (حماد، ٢٠١١، ص٦٤٤).

٦- تمثل الشفافية أهمية كبرى للمستثمرين والدائنيين والعملاء والجهات الحكومية، حيث ترتبط هذه الفئات بأعمال المنشأة وأدائها، ولابد أن توفر الإدارة الإفصاح الكامل والعادل حتى يتمكن أصحاب المصالح من إتخاذ قراراتهم على أسس رشيدة، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الشفافية (حماد، ٢٠١١، ص ٦٤٥).

٤/٣- العلاقة بين الإفصاح والشفافية:

إذا كانت الشفافية تهدف إلى توفير المعلومات المختلفة التى تحتاجها الأطراف المهتمة بمنظمات الأعمال، فإن الإفصاح المحاسبى بمعناه الشامل هو الأداة التى تقوم عليها الشفافية لتحقيق هذا الهدف، لذا فإن الفكر المحاسبى لا يتحدث عن الشفافية دون الحديث عن الإفصاح المحاسبى نظراً للعلاقة والإرتباط المباشر بينهما لدرجة أنه قد يفهم من ذلك أن المصطلحين مترادفين ويعبران عن شئ واحد، ولكن يجب مراعاة أنه بالرغم من ذلك فإن الشفافية أعم وأشمل من الإفصاح هذا من جانب، ومن جانب آخر فأينما ذكرت الشفافية ذكر الإفصاح وليس العكس، أى أنه كلما ذكر الكل ذكر الجزء (خليل، ٢٠٠٨، ص٢١-٢٢).

الشفافية تشتمل بداخلها على نوعى الإفصاح (الكامل والعادل) عن طريق تحسينها من جودة الإفصاح بزيادة كميته حتى يصبح إفصاحاً كاملاً، بالإضافة إلى تحسين نوعية ومنفعة المعلومات المفصح عنها حتى يصبح إفصاحاً عادلاً، وبذلك تكون الشفافية مفهوم أعم وأشمل من الإفصاح، فالشفافية هى النظم والإجراءات العملية التى توفر مستلزمات الإفصاح.، ويشبه الإفصاح بالسمع والشفافية بالبصر، فالإفصاح يحقق إخبار الأطراف ذات العلاقة عن معلومات القوائم المالية لتحقيق جودة الإستفادة منها حتى تتحول من مرحلة السمع إلى مرحلة البصر ورؤية كل ما بداخل تلك القوائم من تفاصيل واضحة وموثوق فيها وكافية، وهذا لا يتحقق إلا بالشفافية، كما أن هناك ترابط بين الإفصاح والشفافية لا يمكن تجاهله، حيث يتدخل كل منهما مع الآخر إلى درجة يصعب فيها التمييزالكامل بينهم حيث انهما متكاملين فبشكل نسبى لا يصح سمع بدون بصر والعكس صحيح (أحمد، ٢٠١٣،ص ٤٠). وفيما يلى توضيح لأوجه الإختلاف بين الإفصاح والشفافية:

جدول (١/٣)
أوجه الإختلاف بين الإفصاح والشفافية

	الإفصاح	الشفافية
١	مفهوم الإفصاح يكاد ينحصر فى مجال الإفصاح عن المجالات الإقتصادية والمحاسبية.	مفهوم الشفافية من حيث النطاق أوسع من مفهوم الإفصاح؛ إذ تشمل الشفافية المجالات السياسية والإجتماعية فضلاً عن المجالات المحاسبية والإقتصادية.
٢	ظهر مفهوم الإفصاح نتيجة أحداث متطورة كالتوسع فى الشركات المساهمة.	ظهر مفهوم الشفافية نتيجة أزمات وأحداث مالية أو سياسية.
٣	مفهوم الإفصاح يعتمد المعلومة المحاسبية غالباً.	مفهوم الشفافية يعتمد المعلومة المحاسبية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية.
٤	مفهوم الإفصاح يخدم المستخدمين المحاسبين.	مفهوم الشفافية يخدم المستخدمين الإقتصاديين والسياسيين والإجتماعيين فضلاً عن المحاسبين.

المصدر: (الجحاوى؛ خفاجى، ٢٠١٨، ص٦)

٣/٥- شروط تحقيق الشفافية:

يرى Kulzick, (2004, p.435) أن شفافية التقارير المالية لا تتحقق إلا من خلال توافر مجموعة من الخصائص الأساسية فى التقارير المالية حتى تتحقق شفافية الإفصاح، هذه الخصائص هى:

- أن تكون التقارير المالية دقيقة Accurate، وهو ما يعنى أن المعلومات التى تتضمنها تلك التقارير يجب أن تتفق مع المعايير المقبولة والمتعارف عليها فى هذا الخصوص.
- أن تكون التقارير المالية متسقة Consistent، وهو ما يعنى الثبات فى تطبيق تلك المعايير من فترة لأخرى عند إعداد تلك التقارير.
- أن تكون التقارير المالية ملائمة Appropriate، وهو ما يعنى أن المعايير التى يتم تطبيقها فى إعداد تلك التقارير يجب أن تعكس الوضع الإقتصادى الحقيقى للشركة.
- أن تكون التقارير المالية كاملة Complete، وهو ما يعنى أن التقارير المالية يجب أن تتضمن كل المعلومات التى يحتاجها مستخدمى تلك التقارير لإتخاذ القرارات السليمة، وبما يسمح بقيامهم بالتقدير السليم لأداء الشركة ووضعها المالى الحقيقى.
- أن تكون التقارير المالية واضحة وقابلة للفهم Clear and Understandable، وهو ما يعنى أن التقارير المالية يجب أن تقدم المعلومات بأسلوب واضح يمكن فهمه من قبل مستخدمى تلك التقارير.
- أن تتصف التقارير المالية بالحداثة Timeliness، وهو ما يعنى تضييق الفاصل الزمنى من تاريخ الإنتهاء من إعداد التقارير المالية وتاريخ نشر تلك التقارير، كما يتضمن ذلك أيضاً التأكيد على زيادة تكرارية إعداد ونشر التقارير المالية للشركات.
- أن تكون التقارير المالية متاحة بصفة عامة Available، بمعنى إمكانية الوصول إلى تلك التقارير وما تتضمنه من معلومات هامة من قبل كل المستخدمين.

٦/٣- معوقات تحقيق الشفافية وكيفية التغلب عليها:

تعد الشفافية من مقترحات التطوير التى يحاول المحاسبون تحقيقها عند عرض المعلومات المحاسبية بالقوائم والتقارير المالية، إلا أن تحقيق الشفافية يواجه مجموعة من الصعوبات والعوائق التى تحد من تحقيقها، ومنها:-

أ. تعارض المصالح بين المديرين والمستثمرين:-

يتوافر للمديرين معلومات عن الأداء الحالى والمستقبلى أكثر من غيرهم من الأطراف الخارجية، ويجب أن ترتبط الحوافزبالإفصاح عن هذه المعلومات، ووجود هذه الحوافز لدى مديرى الشركات ذات آثرين :- الأول هو أن وجود هذه الحوافز تدفع المديرين إلى إختيارالبديل الذى يترتب عليه بيان رقم الربح بصورة عالية، وذلك إذا كانت مكافآتهم وحوافزهم مرتبطة بما تحققه الشركة من أرباح. والثانى هو قيام إدارة الشركات بالإفصاح عن المعلومات دون إخفائها، وبطريقة الحوافز هذه سوف تجعل الإدارة تقدم معلومات صحيحة عن نتائج وحداتهم (عبدالملك، ٢٠٠٦، ص٢٨).

وقد أشارت إحدى الدراسات Collins and Henning, (2004) بأن منفعة المعلومات المحاسبية الواردة فى التقارير المالية المنشورة تتوقف على عنصريين أساسيين وهما: مدى صحة المعلومات المنشورة، والتوقيت الملائم لنشر هذه المعلومات، يضاف إلى ذلك أن التأخير فى نشر التقارير المالية يزيد من الشكوك حول صحة هذه المعلومات مما يؤدى إلى إحجام المستثمرين عن المنشأة.

ولتجنب هذه المشكلة التى تمثل أحد تحديات تحقيق الشفافية المطلوبة، فأنه يمكن التغلب عليها بمراعاة الإجراءات التالية، أو بعض منها (غنيمى، ٢٠١١، ص٢٤) :-

- ربط حوافز المديرين بمدى دقة المعلومات المقدمة للمستثمرين وباقى الأطراف الأخرى، ومدى تعبيرها عن حقيقة نتيجة نشاط المنظمة ومركزها المالى.
- وضع شروط جزائية مشددة فى عقود المديرين، بحيث إذا تعمد أى مدير محاولة تضليل المستثمرين أو أى من الأطراف الأخرى من خلال تقديم معلومات معينة وهو يعلم أنها معلومات غير دقيقة، فإنه يتحمل تطبيق بنود الشروط الجزائية المحددة فى هذا الشأن.
- ربط جزء من مكافآت المديرين بقيمة الأسهم فى سوق الأوراق المالية فى الأجل الطويل، فهذا من شأنه أن يخفض من حدة الفجوة بين أهداف الإدارة وأهداف حملة الأسهم (المستثمرين) وباقى الأطراف الأخرى ذات العلاقة بمنظمات الأعمال.

ب. صعوبة تحقيق الميزة التنافسية:-

غالباً ما يقوم المديرين التنفيذيين للشركة بإبداء الشكوى بأن الشفافية تقلل من مقدرتهم على المنافسة، رغم أنه ليس هناك دليل إثبات من قبل أى من الباحثين أو الهيئات يؤكد ذلك، وتبنى هذا الرأى جاء من أن العلاقة بين الشفافية والمقدرة التنافسية علاقة منطقية. ولكن يجب عدم الإكتفاء بأن العلاقة منطقية ولكن لابد وأن تثبت بالدراسة أن العلاقة بينهما علاقة منطقية أم علاقة سببية؟

مع أن التدفق الموسع للمعلومات يعتبر مطلباً ضرورياً لإقتصاديات السوق الحرة، والشفافية تحث وتشجع على المنافسة والتى تؤدى إلى الإرتقاء بالأعمال، وبدون ذلك سيكون من المستحيل البقاء فى ظل بيئة الأعمال المتنافسة بشكل واسع (عبدالملك، ٢٠١٠، ص ١٠).

وهناك بعض المقترحات والتى يمكن تلخيصها فيما يلى خليل، (٢٠٠٨، ص٢١):-

- مراعاة التوازن بين تحقيق الشفافية وعدم الإضرار بمصالح المنظمة، وهذا الأمر من السهل تحقيقه فى ظل عدم تعارض الأهداف بين الإدارة والمستثمرين وباقى الأطراف الآخرى.
- يجب أن تكون الشفافية بخصوص بعض المعلومات إجمالية وليست تفصيلية، وخاصة المعلومات التى قد تؤثر على مصلحة المنظمة وتنال إهتمام المنظمات المنافسة، مثل

المعلومات عن التجديدات الإدارية والتكنولوجية والإستراتيجيات والخطط التكتيكية المتعلقة بتطوير.

- يجب مراعاة كافة الإيجابيات المباشرة وغير المباشرة القصيرة والبعيدة المدى الناتجة عن تحقيق الشفافية فى ظل الإقتصاديات الحرة التى تتميز بالتدفق الموسع للمعلومات، كما أن عدم الشفافية قد يدفع بالمنافسين إلى إستخدام الأساليب المختلفة غير المشروعة للحصول على المعلومات ويكون ذلك أكثر ضرراً بالمنظمة من القيام بالشفافية.

ج. الموازنة بين التكلفة والعائد:-

إن التوسع فى الإفصاح عن المعلومات سواءً كانت محاسبية أو غير محاسبية لتحقيق الشفافية لابد أن يصاحبه تحمل تكاليف إضافية مقابل تجميع ومراجعة وتشغيل ونشر هذه المعلومات، وهنا يشير عبدالملك، (٢٠٠٦، ص ٢٩) أن المعلومات المحاسبية ليست مجانية، حيث أن الشفافية عادةً ما تتكلف أموال، وبالتالى فإن الأمر يتطلب إستخدام معيار الموازنة بين التكلفة والعائد عند إختيار النظام المحاسبى الذى يعمل على تحقيق الشفافية، بحيث يستلزم الأمر أن تزيد العوائد المتوقعة عن التكاليف المتوقعة لذلك النظام.

وتعليقاً على ما سبق يوضح غنيمى، (٢٠١١، ص ٢٥) ما يلى:-

- تحمل المنظمة تكلفة عالية يعد أفضل من تعرضها لبعض الشائعات التى قد تضر بقيمة المنظمة وموقفها المالى أو تضر بأسهمها فى سوق الأوراق المالية.
- تحقيق الشفافية يزيد من درجة الثقة التى تتمتع بها المنظمة لدى المستثمرين وباقى الأطراف الأخرى ذات العلاقة، وبالتالى تتزايد معه العوائد والمزايا التى قد تفوق التكاليف الإضافية الناتجة عن ذلك.

د. عدم توافر الخبرة المحاسبية والإقتصادية بدرجة كافية:-

فى المجتمعات النامية، والتى غالباً ما يكون بعض المستثمرين وباقى الأطراف الأخرى ليسوا على الدرجة الكافية من الخبرة فى النواحى الإقتصادية والمالية، وبالتالى فإن المعلومات التفصيلية التى يتم نشرها لتحقيق الشفافية لهؤلاء المستفيدين تمثل عبء عليهم ولا يستطيعوا إستغلالها بالشكل الذى يحقق الفائدة منها، وبالتالى فإن تكلفة توفير تلك المعلومات تمثل تكلفة ضائعة بالنسبة للمنظمة، بل ومعوق من معوقات تحقيق الأهداف.

إلا أن عدم توافر الخبرة فى الجوانب المالية والإقتصادية لدى المستفيدين لا يجب أن يكون سبباً او ذريعة تستند إليها الإدارة فى عدم تحقيق الشفافية وبالتالى تفعل ما يحلو لها لتحقيق أهدافها الخاصة دون مراعاة أهداف ومصالح باقى الأطراف الأخرى، وخاصة أن الخبرة المالية والإقتصادية يمكن إكتسابها بالممارسة العملية والتدريب أو أى وسيلة أخرى إذا كان الشخص لديه الإستعداد أو الحافز لإكتساب تلك الخبرات لتعظيم مصالحه الخاصة ومصالح الأخرين (غنيمى، ٢٠١١، ص ٢٦).

المبحث الرابع: القياس والافصاح المحاسبى المعتمد على القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبى المصرى رقم ٤٥، ويقابله معيار التقارير المالية الدولية رقم ١٣ (IFRS 13)

لقد إتجه الفكر المحاسبى فى بداية عقد التسعينيات من القرن الماضى إلى البحث عن بديل لتغطية الثغرات الناتجة عن تطبيق التكلفة التاريخية؛ وعليه تم التحول إلى مفهوم القيمة العادلة وإستخدامها كأساس للقياس والتقييم والإفصاح المحاسبى لبنود القوائم المالية، وقد أدى هذا التوجه إلى إحداث ثورة فى الفكر المحاسبى، وتأكيداً على ما سبق بدأت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى FASB بإصدار

وتعديل العديد من معايير المحاسبة والتى تركز فى مضمونها على القيمة العادلة (عباس،٢٠١٣،ص٣).

١/٤- تعريف القيمة العادلة:

لقد تم إصدار معيار المحاسبة المصرى (رقم ٤٥) بموجب قرار وزير الإستثمار رقم ١١٠ فى ٩ يوليو لسنة ٢٠١٥ ضمن معايير المحاسبة المصرية المعدلة بعنوان "قياس القيمة العادلة"، حيث جاء معيار المحاسبة المصرى (رقم ٤٥) كترجمة حرفية لمعيار التقارير المالية الدولى رقم ١٣ (IFRS 13). والذى يعرف القيمة العادلة بأنها "السعر الذى يمكن إستلامه مقابل بيع أصل أو الذى يمكن دفعه لنقل أو تحويل إلتزام فى معاملة منظمة بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس". (معايير المحاسبة المصرية المعدلة، ٢٠١٥، ص ١١٥١).

حيث يرتكز هذا التعريف على العناصر التالية:

العنصر الأول: الأصل أو الإلتزام (موضوع التبادل):

يعتبر قياس القيمة العادلة مرتبطاً بأصل أو إلتزام محدد. وتبعاً لذلك يتعين على المنشأة عند قياس القيمة العادلة أن تأخذ بعين الإعتبار خصائص الأصل أو الإلتزام التى يأخذها المشاركون فى السوق فى إعتبارهم عند تسعير الأصل فى تاريخ القياس، وتشمل تلك الخصائص على سبيل المثال: حالة الأصل وموقعه؛ والقيود المفروضة على بيع الأصل إن وجدت. (معايير المحاسبة المصرية المعدلة، ٢٠١٥، ص ص ١١٥١ – ١١٥٢؛ IFRS 13,2011, p.473.).

العنصر الثانى: المعاملة أو العملية (ظروف عملية التبادل):

يفترض قياس القيمة العادلة أن عملية تبادل الأصل أو الإلتزام تتم فى معاملة منظمة بين المشاركين فى السوق لبيع الأصل أو تحويل الإلتزام فى تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية (معايير المحاسبة المصرية المعدلة، ٢٠١٥، ص ١١٥٢ ؛ IFRS 13,2011,pp.474-493).

العنصر الثالث: المشاركون فى السوق (طرفى عملية التبادل):

يجب على المنشأة قياس القيمة العادلة للأصل أو الإلتزام بإستخدام الإفتراضات التى سيستخدمها المشاركون فى السوق عند تسعير الأصل أو الإلتزام، وذلك بإفتراض أن المشاركون فى السوق يتصرفون بما فيه مصلحتهم الإقتصادية، ويجب على المنشأة تحديد الصفات التى تميز المشاركون فى السوق بصفة عامة.

ويقصد بالمشاركين فى السوق، المشترون والبائعون فى السوق الأساسى (أو السوق الأكثر نفعاً) للأصل أو الإلتزام، (خليل، إبراهيم، ٢٠١٣، ص ص ٤٧٥-٤٧٦ ؛؛ الطحان، ٢٠١٧، ص٤٢).

العنصر الرابع: السعر (طبيعة عملية التبادل):

تتمثل القيمة العادلة فى السعر الذى سيتم إستلامه لبيع الأصل أو الذى سيتم دفعه لنقل إلتزام فى معاملة منظمة فى السوق الأساسى (أو السوق الأكثر نفعاً) فى تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية (أى سعر الخروج an exit price) بغض النظر عما إذا كان هذا السعر قابلاً للملاحظة بشكل مباشر أو مقدراً بإستخدام أسلوب تقييم أخر. (معايير المحاسبة المصرية المعدلة، ٢٠١٥، ص١١٥٤؛ IFRS 13, 2011, p. 475).

ويمكن تلخيص عناصر تعريف القيمة العادلة من خلال الشكل التالي رقم (١/٤):

شكل رقم (١/٤)
عناصر تعريف القيمة العادلة

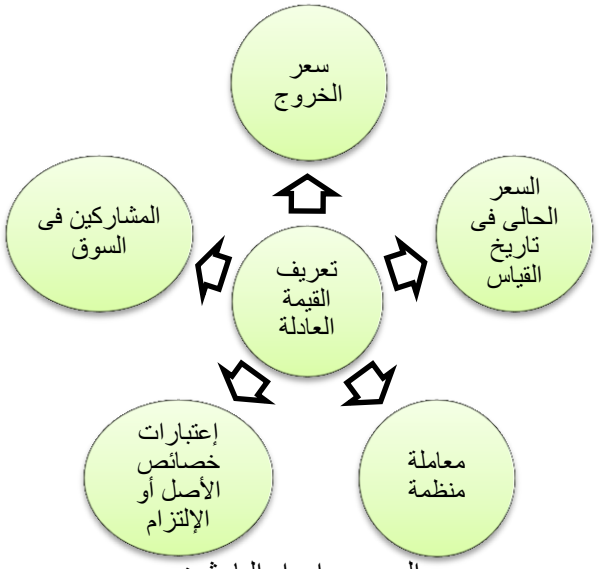

المصدر: إعداد الباحثون

٢/٤- مبررات التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة:

من المتفق عليه أن هدف المحاسبة الرئيسي يتمثل في تقديم معلومات مفيدة ومناسبة للأطراف العديدة في المجتمع التي تعتمد على البيانات المالية في اتخاذ قراراتها الاقتصادية،

وقد أصبحت البيانات المالية المعتمدة على أسس القياس التقليدية – مثل مبدأ التكلفة التاريخية – غير قادرة على إظهار الوضع المالي ونتائج الأعمال وفق الحقائق الاقتصادية، مما كاد أن يفقد هذه البيانات مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها. (المليح، ٢٠١٧، ص٧٦).

١/٣/٤- الإنتقادات الموجهة لمحاسبة التكلفة التاريخية:

١- إن الإعتماد على أساس التكلفة التاريخية فى حالة التغيرات الكبيرة فى الأسعار الخاصة بعناصر المركز المالى يجعل الأرقام المحاسبية بعيدة كل البعد عن التعبير عن القيم الجارية لهذه العناصر (عباس، ٢٠١٣، ص٧٢).

٢- إعتماد الأصول المالية فى القياس على التكلفة التاريخية قد يضلل المستثمر، لأن إظهار الأصول المالية بتكلفتها التاريخية بالرغم من أن قيمتها السوقية أعلى من تكلفتها التاريخية؛ يعنى أن هناك مكاسب محققة غير معترف بها، ولا تظهر فى القوائم المالية، مما يعنى عدم التماثل فى معالجة المكاسب والخسائر (المليجى؛ كريمة، ص ٨٦٠).

٣- محاسبة التكلفة التاريخية تعانى من أوجه قصور متعددة أهمها:- أن معلوماتها غير ملاءمة لإتخاذ القرارات، وأنها تمكن المنشأت من إدارة أرباحها من خلال الحرية الممنوحة لإدارة المنشأة لإختيار توقيت الإعتراف بالأرباح والخسائر غير المحققة الذى يتفق مع تفضيلاتها (Sundgren, 2013,pp.249-250).

٤- أن القياس المحاسبى وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية يكون صالحاً وقت الحدث حيث أنه يعتمد على معلومات تاريخية فى حسابه للتكاليف والأرباح وأن الأسعار التى دفعت فى الماضى تتجاهل التغير، وبالتالى فلا يمكن أن تكون أداة توجيه للأداء وبناء التوقعات المستقبلية (معراج؛ أدم، ٢٠١٤ ص٢٤٨).

٢/٣/٤- مزايا التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة:

لقد دفعت المزايا العديدة لمحاسبة القيمة العادلة إلى زيادة الطلب المتنامى عليها من قبل الأطراف المعنية مبررين ذلك بأن التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة سوف يحقق العديد من المزايا، ومن أهم تلك المزايا ما يلى الطحان، (٢٠١٧، ص٨٣-٨٤):-

١- توفر محاسبة القيمة العادلة معلومات أكثر ملاءمة لإحتياجات مستخدمى التقارير المالية؛ وبالتالى تساعد هؤلاء المستخدمين على إتخاذ القرارات المناسبة فى الوقت المناسب.
٢- معلومات القيمة العادلة أكثر إرتباطاً بالقيم السوقية للأسهم، الأمر الذى سينعكس إيجابياً على زيادة ثقة مستخدمى التقارير المالية فى المعلومات المفصح عنها.
٣- تساعد معلومات القيمة العادلة فى تحسين عملية التحليل المالى، بتوفير قدر أكبر من المعلومات الضرورية لحساب المؤشرات التى تقيس الواقع الفعلى لأداء المنشآت.
٤- توفر محاسبة القيمة العادلة معلومات هامة للمستخدمين تمكنهم من التنبؤ بقدرة المنشآت على توليد التدفقات النقدية من أصولها.
٥- أن مفهوم القيمة العادلة يأخذ فى إعتباره تغير القوة الشرائية لوحدة النقد؛ وبالتالى فإن معلومات القيمة العادلة سوف تعكس بصورة أفضل جوهر الوضع الإقتصادى الحقيقى للمنشآت، حيث تصبح التقارير المالية معبرة بصدق عن حقيقة المركز المالى ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية، والتغيرات فى حقوق الملكية لتلك المنشآت.
٦- محاسبة القيمة العادلة لها دور لا يستهان به في سد جزء كبير من فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين، وخصوصاً بالنسبة للمستويين الثانى والثالث من مستويات التسلسل الهرمى للقيمة العادلة.

٣/٤- مداخل ومستويات التسلسل الهرمى للقيمة العادلة:

قام الباحثون بدراسة وتحليل مداخل ومستويات التسلسل الهرمى للقيمة العادلة فى ضوء معيار المحاسبة المصرى (رقم ٤٥) وذلك على النحو التالى:

١/٣/٤ مداخل وأساليب القيمة العادلة:

وفيما يلى مداخل قياس القيمة العادلة (معايير المحاسبة المصرية المعدلة، ٢٠١٥، ص ص ١١٦٣ – ١١٦٥):-

أولاً: مدخل السوق Market Approach:

يعتمد هذا المدخل فى تحديد القيمة العادلة للأصل على الأسعار المعلنة فى سوق نشط وغيرها من المعلومات الأخرى الملاءمة، عن معاملات بالسوق تتضمن أصول أو إلتزامات أو مجموعة من الأصول والإلتزامات، وتكون مطابقة أو قابلة للمقارنة (أي مماثلة) مثل مشروع تجاري، وتتضمن أساليب التقييم المتسقة مع منهج السوق تسعير المصفوفة Matrix Pricing .ويعتبر تسعير المصفوفة أسلوب رياضي مستخدم بشكل أساسي لتقييم بعض أنواع الأدوات المالية مثل الأوراق المالية للديون.

ثانياً: مدخل التكلفة Cost Approach:

يعكس هذا المدخل تكلفة الإحلال أو الإستبدال الحالية، والتى تمثل المبلغ الذى يكون مطلوب حالياً لإحلال المقدرة الخدمية أو الطاقة الإنتاجية للأصل مع الأخذ فى الإعتبار مقابل المنافع السابقة التى تم الحصول عليها من الأصل (مجمع الإستهلاك)، ويفضل إستخدام هذا المدخل عند قياس القيمة العادلة للأصول الملموسة المستخدمة إلى جانب أصول أخرى أو مع أصول وإلتزامات أخرى.

ثالثاً: مدخل الدخل Income Approach:

يستخدم هذا المدخل أساليب وطرق تقدير تعتمد على تحويل التدفقات النقدية المستقبلية الصافية إلى قيمة حالية واحدة، تعبر عن قيمة هذا الأصل فى الوقت الحالى، وبالتالى فإن قياس القيمة العادلة وفقاً لهذا المدخل تعكس توقعات السوق الحالية بشأن هذه التدفقات المستقبلية.

وتتضمن أساليب التقييم وفقاً لهذا المدخل – على سبيل المثال – ما يلى:-

- أساليب القيمة الحالية Present value techniques.
- نموذج تسعير الخيارات Option Pricing models، مثل نموذج بلاك – شولز- ميرتون Black- Scholes- Merton، أو النموذج ذو الحدين Binomial Model، والذى يدمج أساليب القيمة الحالية ويعكس كلاً من قيمة الزمن والقيمة الحقيقية للخيار.
- طريقة الأرباح الفائضة متعددة الفترات Multi- Period excess earning method، والتى تستخدم لقياس القيمة العادلة للأصول غير الملموسة.

٢/٣/٤ مستويات التسلسل الهرمى للقيمة العادلة Fair Value Hierarchy:

حدد معيار المحاسبة المصرى (رقم ٤٥) ويقابله معيار التقارير المالية الدولى رقم ١٣ IFRS 13 مستويات التسلسل الهرمى للقيمة العادلة (فى الفقرات من ٧٢-٩٠) عن طريق تصنيف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاث مستويات وذلك لزيادة الإتساق والقابلية للمقارنة لقياسات القيمة العادلة، والإفصاحات ذات العلاقة، ويعطى تسلسل القيمة العادلة الأولوية القصوى للأسعار المعلنة (غير المعدلة) فى أسواق نشطة للأصول والإلتزامات المطابقة (مدخلات المستوى رقم ١)، والأولوية الدنيا للمدخلات غير الملحوظة (مدخلات المستوى رقم ٣).

أولاً: مدخلات المستوى الأول Level 1 Inputs:

وتتمثل مدخلات المستوى الأول فى الأسعار المعلنة (غير المعدلة) فى سوق نشط لأصول أوإلتزامات مطابقة تستطيع المنشأة الوصول إليها فى تاريخ القياس، ويعتبر السعر المعلن فى السوق النشط الدليل الأكثر موثوقية للقيمة العادلة ويتعين إستخدامه دون تعديل لقياس القيمة العادلة حيثما أمكن ذلك. كما أن مدخلات المستوى الأول للعديد من الأصول والإلتزامات المالية تكون متاحة فى العديد من الأسواق.

ثانياً: مدخلات المستوى الثانى Level 2 Inputs:

تتمثل مدخلات المستوى الثانى فى كافة المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة وفقاً للمستوى الأول، وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الإلتزام بشكل مباشر أو غير مباشر، وإذا كان للأصل أو الإلتزام مدة محددة أو (تعاقدية) ينبغى بالضرورة أن تكون مدخلات المستوى الثانى ملحوظة طوال مدة الأصل أو الإلتزام، وتتضمن مدخلات المستوى الثانى ما يلى:

أ. الأسعار المعلنة للأصول أو الإلتزامات المماثلة في أسواق نشطة.

ب. الأسعار المعلنة للأصول أو الإلتزامات المطابقة أو المماثلة في أسواق غير نشطة.

ج. المدخلات الآخرى القابلة للملاحظة للأصل أو الإلتزام عدا الأسعار المعلنة، على سبيل المثال: أسعار الفائدة ومنحنيات العوائد Yield Curves الملحوظة التى يتم الإعلان عنها بصورة دورية شائعة.

ثالثاً: مدخلات المستوى الثالث Level 3 Inputs:

تتمثل مدخلات المستوى الثالث فى المدخلات غيرالقابلة للملاحظة للأصل أو الإلتزام، و يتم إستخدام المدخلات غير الملحوظة لقياس القيمة العادلة في حالة عدم توافر مدخلات ملحوظة ذات علاقة بحيث يتم الأخذ في الإعتبار المواقف التي يكون فيها نشاط السوق ضئيل، إن وجد نشاط بالمرة للأصل أو الإلتزام في تاريخ القياس. ويوضح الشكل التالى (٣/٤) مستويات التسلسل الهرمى للقيمة العادلة:

شكل رقم (٢/٤)
مستويات التسلسل الهرمى للقيمة العادلة

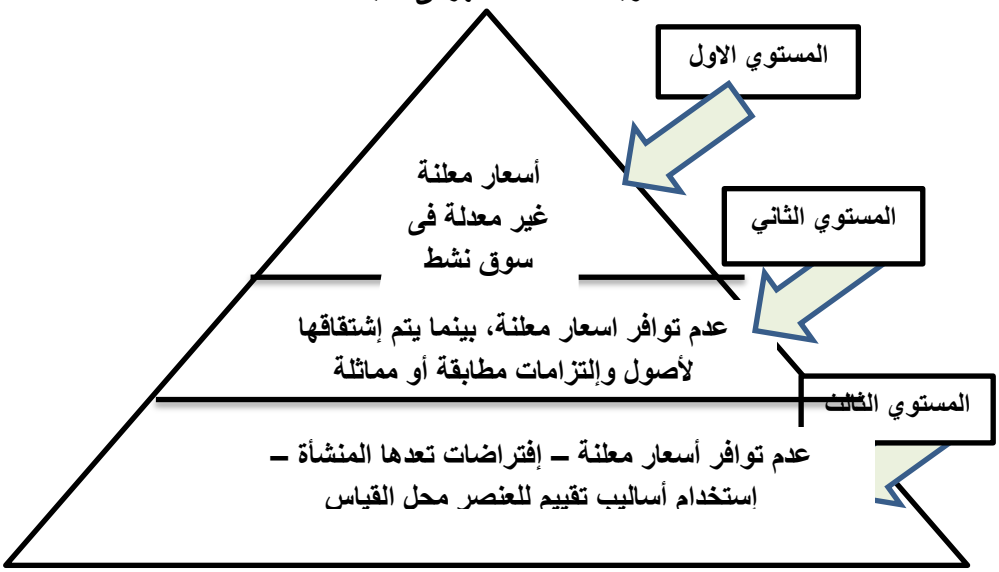

المصدر: (إعداد الباحثون)

ويتضح من خلال إستعراض التسلسل الهرمى للقيمة العادلة النتائج التالية: خليل؛ ابراهيم، (٢٠١٣، ص ٤٨٣- ٤٨٤):-

(١) يوفر المستوى الأول أفضل تقييم للقيمة العادلة لإعتماده على مدخلات مرئية وقابلة للمشاهدة مباشرة، لذلك يمكن التحقق منها من قبل المراجع ومستخدمى التقارير المالية المنشورة، ومن ثم تعتبر أكثر عدالة وشفافية.

(٢) تتسم تقديرات القيمة العادلة فى المستوى الثالث بالتنوع، وذلك للتحول من مدخلات السوق سواءً كان نشط أو غير نشط للبند محل القياس إلى المدخلات التى تعتمد على بيانات المنشأة وتعديلها بإفتراضات المشاركين فى السوق، وهذا يعنى أن تقديرات السوق قد تكون متحيزة، وكذلك تزايد إحتمالية أخطاء القياس.

(٣) مرونة التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة حيث إذا كان السوق نشطاً للأصل أو الإلتزام محل القياس وأصبح غير نشط فإنه يتم الإنتقال من المستوى الأول إلى المستوى الثانى أو الثالث، أو إذا كانت المدخلات المؤثرة فى القياس والمستخدمة فى أسلوب التقييم غير مرئية وأصبحت مرئية؛ فإنه يتم الإنتقال من المستوى الثالث إلى المستوى الثانى.

(٤) تقييمات المستوى الثانى والمستوى الثالث تعتمد على درجات متزايدة من التقدير الإداري وهي أكثر تعقيداً في القيمة من تقييم المستوى الأول الذي يعتمد على قيم السوق المتاحة. وبناءً على ذلك، فإن فئة المستوى الأول الأقل من الأخطاء والتلاعب؛ يجب أن يكون المستوى الثانى في المرتبة الثانية بدرجة من الموثوقية أقل من المستوى الأول، ولكن أعلى من المستوى الثالث بسبب استخدام المستوى الثالث لمدخلات التقييم التي قد لا يمكن ملاحظتها للمشاركين في السوق بينما يستخدم المستوى الثانى مدخلات السوق التي يمكن ملاحظتها (Fortin, et al, 2020, p.10).

(٥) تعقيد تحديد القيمة العادلة وعدم تناسق المعلومات بين معدي التقارير المالية ومستخدميها منخفض نسبياً للقيم العادلة من المستوى ١، فإنه ليس دائماً هو الحال مع القيم العادلة

المستندة إلى المستوى ٢ والمستوى ٣. يزداد استخدام السلطة التقديرية وتعقيد النماذج المالية بشكل عام من المستوى ١ إلى المستوى ٢ ومن المستوى ٢ إلى المستوى ٣ من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة. قد يؤدي التقدير إلى قيام المراجعين بزيادة جهودهم للتحقق من تقديرات القيمة العادلة، ونتيجة لذلك، تتطلب المعايير المحاسبية توفير إفصاحات تتعلق بالقيمة العادلة والتي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم موثوقية مبالغ القيمة العادلة المبلغ عنها بشكل أفضل (McDonough et al, 2020, p.309).

المبحث الخامس: دور محاسبة القيمة العادلة فى تعزيز شفافية التقارير المالية

الهدف الأساسى للقوائم المالية هو توفير معلومات محاسبية ملاءمة وتعبر بصدق عن الوضع المالى ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية، ولكى نتمكن من الحكم على شفافية المعلومات الناتجة عن إستخدام محاسبة القيمة العادلة (IFRS 13)؛ لابد أن تتوافر فيها مجموعة من الخصائص التى أصدرتها معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وفقاً للإطار الفكرى المشترك بين FASB و IASB.

١/٥- الخصائص النوعية لمعلومات التقارير المالية وفقا للإطار الفكرى المشترك للمحاسبة المالية بين FASB و IASB:

تتمثل الخصائص النوعية في الصفات التى تجعل المعلومات الواردة بالتقارير المالية مفيدة للمستخدمين، كما أنها تفرق بين المعلومات المفيدة من المعلومات غير المفيدة لأغراض إتخاذ القرارات.

ولقد أوضح الإطار الفكرى المشترك أنه يجب أن يتوافر في المعلومات الواردة بالتقارير المالية الخصائص التالية حتى تكون مفيدة وهى (FASB, Sep. 2010) & (IASB, Sep. 2010):-

الخصائص النوعية الأساسية Fundamental Qualitative Characteristics:

١- **الملاءمة Relevance** تكون المعلومات المالية ملاءمة إذا كانت قادرة على إحداث إختلاف في القرارات التى يتخذها المستخدمين، ويحدث ذلك إذا كانت للمعلومات:

- **قيمة تنبؤية The Predictive Value** إذا كان يمكن إستخدام المعلومات المالية كمدخلات للعمليات المستخدمة من قبل المستخدمين للتنبؤ بالنتائج المستقبلية.
- **قيمة تأكيدية Confirmatory Value** إذا كان بإمكان المعلومات المالية توفير تغذية عكسية حول (تأكيد أو تغيير) التقييمات السابقة.
- **الأهمية النسبية Materiality** هى جانب خاص ومحدد للملاءمة تعتمد على طبيعة أو حجم (أو كليهما) للبنود التى ترتبط بها المعلومات التى تكون في سياق التقارير المالية، وتكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان إهمالها أو حذفها يؤثر على القرارات التى يتخذها المستخدمين بالإعتماد على المعلومات المالية للوحدة.

٢- **التعبير / التمثيل الصادق Faithful Representation**

تعبر التقارير المالية عن الظاهرة الإقتصادية في كلمات وأرقام، ولكى تكون مفيدة يجب على المعلومات المالية أن لا تمثل الظاهرة بشكل ملائم فقط؛ ولكن يجب أن تعبر عنها بشكل صادق.

وحتى يكون التعبير (التمثيل) صادق تماماً، يجب توافر ثلاث خصائص:

- **الإكتمال Complete** تعطى المعلومات الصورة الكاملة عندما يتم تصوير جميع المعلومات الضرورية للمستخدم لفهم الظاهرة والتعبير عنها ويشمل ذلك التوصيات والتفسيرات اللازمة.

- **الحيادية Neutral** التصوير أو التعبير الحيادى بدون تحيز عند عرض المعلومات المالية، ويعنى عدم الميل والإتزان والتأكيد وإعادة التأكيد، وبطريقة أخرى معالجتها بشكل يزيد من إحتمالية تفضيل أو عدم تفضيل المعلومات المالية التى يتم تسليمها بواسطة المستخدمين.
- **الخلو من الأخطاء Free From Error** ويعنى عدم وجود أخطاء أو حذف عند وصف الظاهرة، وأنه تم إختيار العملية المستخدمة في إنتاج المعلومات التى تم التقرير عنها وتطبيقها بدون أخطاء.

الخصائص النوعية التعزيزية Enhancing Qualitative Characteristics:

وتعزز هذه الخصائص النوعية من فائدة المعلومات التى تكون ملاءمة ويتم التعبير عنها بشكل صادق؛ وهى:-

١- **القابلية للمقارنة Comparability** وهى خاصية تمكن المستخدمين من تحديد أوجه التشابه وأوجه الإختلاف بين البنود، وتتطلب بندين على الأقل، ويساعد الثبات في تحقيق القابلية للمقارنة، ويشير لإستخدام نفس الطرق لنفس البنود، إما عن فترة لأخرى داخل الوحدة، أو في فترة واحدة لكل الوحدات.

٢- **القابلية للتحقق Verifiability** تساعد القابلية للتحقق المستخدمين في التوصل إلى أن المعلومات التى تمثل الظاهرة الإقتصادية بصدق تدعم هذا التمثيل / التعبير، وتعنى القابلية للتحقق أن مختلف الأشخاص والذين لديهم المعرفة يصلوا إلى توافق في الآراء، وإن لم يكن بالضرورة الإتفاق الكامل والوصول لنفس النتائج بإستخدام نفس الأساليب بشكل مستقل وهنا يكون التعبير الصادق.

٣- **التوقيت المناسب Timeliness** يعنى توافر المعلومات لصانعى القرار في الوقت المناسب لتكون قادرة على التأثير على قراراتهم، وعموماً فالمعلومات القديمة أقل فائدة، ومع ذلك فبعض المعلومات يمكن إستخدامها لفترة طويلة في تحديد وتقييم الإتجاهات.

٤- **القابلية للفهم Understandability** يؤدى تصنيف وتوصيف المعلومات وعرضها بوضوح ودقة إلى قابليتها للفهم، حيث يتم إعداد التقارير المالية لمستخدمين لديهم معرفة معقولة بالأعمال والأنشطة الإقتصادية وكيفية مراجعة وتحليل المعلومات بعناية،

وبعد إستعراض الخصائص النوعية للمعلومات المالية، يمكن تلخيص تلك الخصائص في الشكل التالى (شكل رقم ١/٥):

شكل رقم (١/٥)

الخصائص النوعية للمعلومات المالية بالإطار الفكرى المشترك (IFRS)

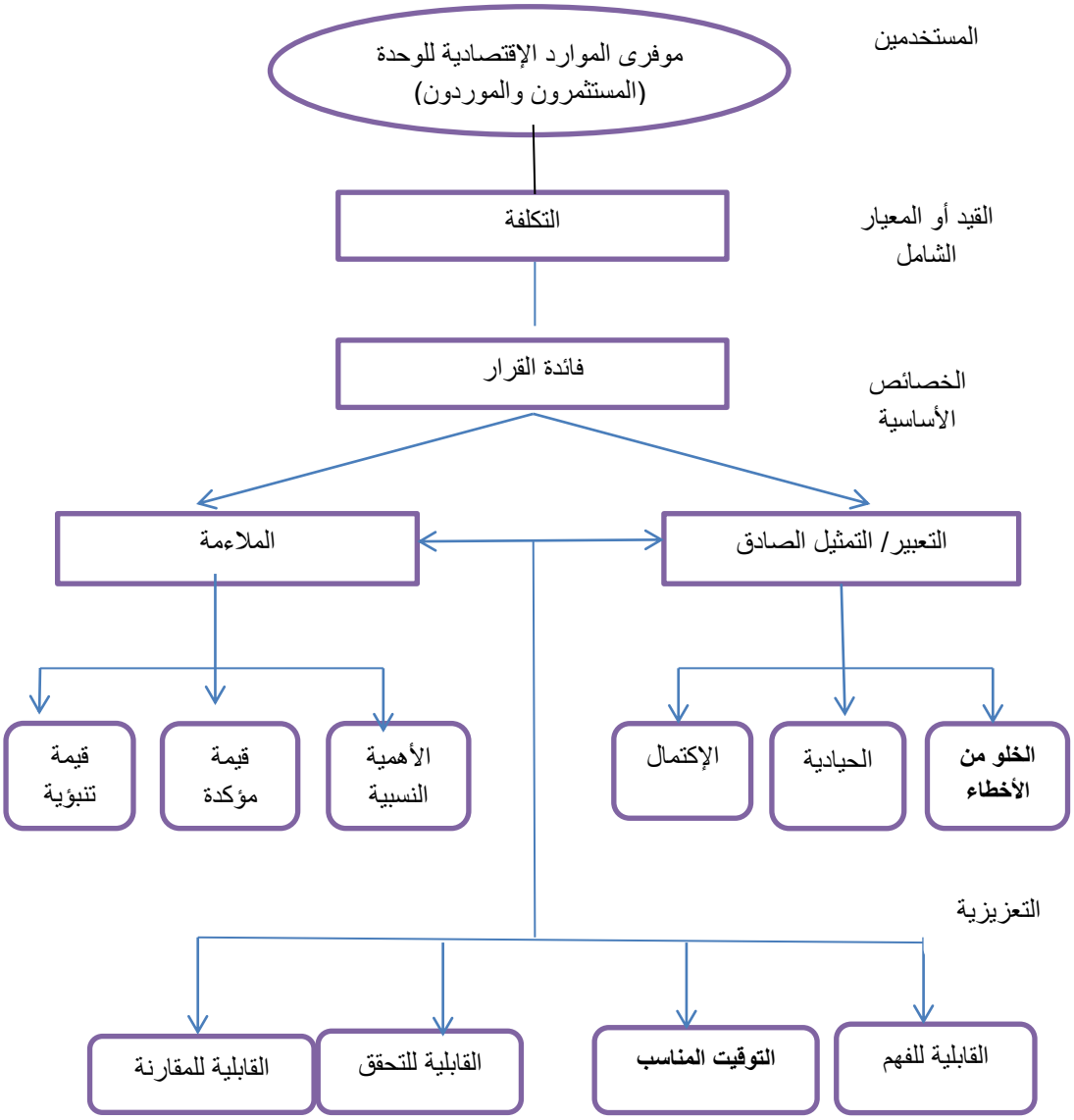

المصدر: (Kieso, et al, 2012, p.48)

وفى ضوء الشكل السابق يمكن توضيح أهم الإختلافات والتغييرات التى تضمنها الإطار الفكرى المشترك عن الأطر الفردية لمجلسى FASB ، IASB كما يلى:-

١- تم تقسيم الخصائص النوعية للمعلومات المالية إلى خاصيتين أساسيتين هى الملاءمة والتعبير / التمثيل الصادق، وأربعة خصائص تعزيزية هى القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب.
٢- تم إستبدال مفهوم الموثوقية وإمكانية الإعتماد بالتعبير / التمثيل الصادق ، وهذا تعديل يبدو أكثر في الجوهر، ويأخذ مكانه في الإطار الأمريكى، وذلك لأن كلا الإطارين لم يحددا بشكل كاف مفهوم الموثوقية مما أدى لسوء فهم وإرتباك وتضارب (Kaminski & Carpenter, 2011, p.19).
٣- تضمنت الموثوقية والإعتمادية في الأطر السابقة العرض الصادق، الحيادية، الجوهر في الشكل، الإكتمال، الحيطة والحذر، وفى الإطار المشترك تم دمج كل هذه الصفات الرئيسية في خاصية التعبير/ التمثيل الصادق؛ والتى تتضمن الحيادية، الإكتمال، والخلو من الأخطاء (Kaminski & Carpenter, 2011, p.19).

٢/٥- دورمحاسبة القيمة العادلة فى تعزيز شفافية التقارير المالية:

قد تناول الباحثون بعض الآراء والدراسات المؤيدة والمعارضة لأثر محاسبة القيمة العادلة على شفافية التقارير المالية.

جدول رقم (١/٥)

بعض الآراء والدراسات المؤيدة لدور محاسبة القيمة العادلة في تحسين شفافية التقارير المالية:

بعض الآراء المؤيدة لدور محاسبة القيمة العادلة في تحسين شفافية التقارير المالية:
القيمة العادلة من خلال ما توفره من زيادة الشفافية بالمعلومات المحاسبية كان لها دور لعدم إخفاء الملامح والآثار الإقتصادية للأزمة المالية، وأن التكلفة التاريخية لن تكون هى البديل الملائم للقيمة العادلة، وبوجه خاص لأن الأطراف المستفيدة من النظام المحاسبى لن ترضى بأى إنخفاض بمستويات الشفافية الحالية (جازية،٢٠١١، ص ٩٩).
توصلت دراسة عبد البديع، (٢٠٠٩) أن مستخدموا القوائم المالية وعلى الأخص المستثمرون بصفتهم أصحاب المصلحة الأولى، أن إستخدام القيمة العادلة من شأنه تدعيم مستوى الشفافية في المعلومات التى تتضمنها القوائم المالية، وأن الحاجة لمثل هذه المعلومات تكون أكثر إلحاحاً في ظل ظروف الأزمة المالية الحالية.
أكدت دراسة (Jaggi et al, (2010 أن محاسبة القيمة العادلة سوف تستمر في الوجود في المستقبل، بسبب جوانبها الإيجابية فيما توفره من شفافية وموثوقية ودقة للمعلومات عن قيمة الأصول للمستثمر وخصوصاً خلال ظروف السوق المستقرة، فإستناداً على مناقشة مزايا ومساوئ محاسبة القيمة العادلة فإن النقاش حول تعليق العمل بها هو سابق لآوانه، ففى الحقيقة أن كل الإحتمالات لصالح بقائها.
توجد علاقة بين محاسبة القيمة العادلة وتوفير الشفافية الكاملة لجميع المتعاملين فى السوق، كما أنها تؤدى بما تنقله من رسائل مختلفة إلى إحداث تقلبات فى السوق والنظام المالى والعوائد والأسعار، وحاجة المستثمر إلى فهم مضمون هذه العلاقة وأثرها المباشر عند إتخاذ قرار الإستثمار، ومن ثم فهى تعد أداة هامة لجذب الإستثمارات. (أحمد، ٢٠١٩، ص٥).

المصدر: (إعداد الباحثون)

ويوضح الجدول التالى الآراء المعارضة لدور محاسبة القيمة العادلة فى تحسين الشفافية:

جدول رقم (٢/٥)

بعض الآراء المعارضة لدور محاسبة القيمة العادلة في تحسين شفافية التقارير المالية:

بعض الأراء المعارضة لدور محاسبة القيمة العادلة في تحسين شفافية التقارير المالية:
يرى Alexander et al, (2012, pp. 85-86) أنه في حالة عدم توافر أسعار سوقية

حاضرة قابلة للملاحظة، تكون قياسات القيمة العادلة أقل موثوقية لأنها تبنى على تقديرات النماذج الرياضية، وهذه النماذج تعتمد على مدخلات قد تكون قابلة للملاحظة أو غير قابلة للملاحظة، بالإضافة إلى كونها نماذج ذاتية تعتمد على الحكم الشخصى للقائم بالقياس، كما أنها تعتمد في جزء كبير منها على إفتراضات الإدارة، الأمر الذى يؤثر سلباً على ثقة مستخدمى التقارير المالية في تلك القياسات.
يقول Christopher Whalen مدير إدارة بحوث المخاطر بمنشأة تحليل المخاطر المؤسسية "إنه لأمر مثير للسخرية والضحك أن يتم تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأصول التى لا يتوافر لها سوق"، "لدينا الآن كل هذا التقلب في التقارير المالية والإفصاحات، إنه الجنون المطلق" (Chasan, 2008, p.1).
أن التقارير المالية المعدة وفقاً لمقاييس القيمة العادلة تعد أكثر تقلباً فيما يتعلق بالأرباح المعلن عنها إذا ما قورنت بالتقارير المالية وفقاً للتكلفة التاريخية. وأن هناك ثلاثة مصادر لهذه التقلبات: المصدر الاول، يعود إلى التقلب في القيمة الحقيقية للأصول والإلتزامات، المصدر الثانى، يتعلق بأخطاء تقدير التغيرات في القيمة العادلة لهذه الأصول والإلتزامات؛ المصدر الثالث، يعود إلى تطبيق النموذج المختلط في القياس المحاسبى (بمعنى قياس بعض البنود بالقيمة العادلة بينما تظل باقى البنود مقاسة بالتكلفة التاريخية). ويصنف المصدر الأول لتلك التقلبات بالأثر الإيجابى لتطبيق محاسبة القيمة العادلة، في حين يصنف المصدرين الثانى والثالث بالأثر السلبى لتطبيق محاسبة القيمة العادلة (فريد، ٢٠١٣، ص ٣٠٤).
يرى إتحاد شركات التأمين الفرنسية بأن "الحسابات المفصح عنها بالقيمة العادلة يمكن أن تكون خادعة، لأن التقارير المالية يتم حقنها بجرعة كبيرة جداً من الخطر عن طريق إعتمادها على قياسات أكثر ذاتية" (Hawking et al, 2008, p.6).

المصدر: إعداد الباحثون

ويستنتج الباحثون مما سبق أن هناك تفاوت في الأراء والدراسات ما بين مؤيد ومعارض، فقد تناولت العديد من الدراسات مزايا محاسبة القيمة العادلة والتى تؤدى في نهاية المطاف إلى تحسين الشفافية، كما أن هناك توجه بقوة لمنظمات المعايير المحاسبية الدولية والمصرية لمحاسبة القيمة العادلة سواء IFRS 13 على المستوى الدولى، أوالمعيار المصرى (رقم ٤٥) بعنوان "قياسات القيمة العادلة"، وأكدت العديد من الدراسات على ملاءمة معلومات القيمة العادلة، ويرى الكثيرين أن الأزمة المالية العالمية بما فيها من آثار سلبية وخيمة على مستوى العالم، إلا أنها انعكست بشكل إيجابى على جهات إصدار المعايير، بحيث أيقنوا وأكدوا ودافعوا بقوة على مزايا القيمة العادلة، وحذروا من أن وقف القيمة العادلة سوف يؤدى إلى فقد الثقة بالقوائم المالية، والتأثير السلبى على شفافية المعلومات المحاسبية، مبررين ذلك بأن للقيمة العادلة دقة تنبؤية عالية، ووجود علاقة إيجابية قوية بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة والموثوقية والقابلية للمقارنة والموضوعية والقابلية للفهم والأهمية النسبية).

وعلى النقيض من ذلك، وجدت بعض الآراء والدراسات التى لا تخص محاسبة القيمة العادلة بأية أفضلية في حالة السوق غير النشط، بل وتنتقدها إنتقاداً حاداً، مبررين ذلك بأنها أقل موثوقية، لأنها تبنى على تقديرات النماذج وإفتراضات الإدارة، ومن ثم تؤدى إلى التلاعب بسهولة من قبل المديرين الإنتهازيين، وبالتالى خلق مشاكل إضافية لمراقبى الحسابات ومستخدمى التقارير المالية لعدم توافر أدلة موضوعية تؤكد صحة هذه التقديرات، ومن ثم تؤثر بالسلب على شفافية التقارير المالية. إلا أن أغلب المعارضين لها لا ينكروا أفضليتها في القياس وخاصة في حالة توافر سوق نشط.

وتقوم الدراسة الحالية على إختبار أثر محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيارالمحاسبي المصري رقم ٤٥ على شفافية التقارير المالية، ولكن في ضوء مستجدات حديثة وتوجهات عالمية ومحلية وفقاً لنتائج المشروع المشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB، فقد نتج عن هذا التوافق إصدار معيار التقارير المالية الدولى رقم ١٣ (IFRS 13)، بالإضافة إلى تطوير وتحسين للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مختلفة جملة وتفصيلاً عن الخصائص النوعية للمعلومات في الأطر المحاسبية الفكرية السابقة، والذى يعتبره الباحثون تميزاً لدراستهم.

لذلك يمكن صياغة الفرض الرئيسى في صورته العدمية كما يلى:

"لا يوجد أثر معنوى لمحاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (رقم ٤٥) على شفافية التقارير المالية".

ويتفرع من الفرض الرئيسى الفرضين الفرعيين التاليين:

١/٣/٥- أثر محاسبة القيمة العادلة على الملاءمة:

تعد المعلومات ملاءمة عندما تكون قادرة على إحداث تغيير في القرارات المتخذة بواسطة المستخدمين، والمعلومات عن الظاهرة الإقتصادية تعد قادرة على إحداث تغيير، عندما تنطوى على قيمة تنبؤية Predictive Value، أو قيمة تأكيدية Confirmatory Value، أو كليهما. وكون المعلومات المتعلقة بالظاهرة الإقتصادية قادرة على إحداث تغيير لا يعتمد على ما إذا كانت تلك المعلومات أحدثت بالفعل تغييراً في الماضى أو سوف تحدث تغييراً في المستقبل. وقد تحدث المعلومات تغييراً بالفعل وتعد بذلك ملاءمة – حتى وإن قرر المستخدمون عدم الإستفادة منها (معايير المحاسبة المصرية المعدلة، ٢٠١٥، ص ص ٦-١١):

وفيما يلى أثر محاسبة القيمة العادلة على الملاءمة:

أ. إن تبنى القيمة العادلة في المعايير المحاسبية مؤخراً – ينم عن عملية منظمة ومتأنية للتحول نحو القيمة العادلة تعكس رغبة صناع المعايير في خدمة المستثمرين ورفع درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية (أبو الخير، ٢٠٠٩، ص٢١٧).

ب. وقد أشارت دراسة Scott, (2010, p.489) إلى أن محاسبة القيمة العادلة للأصول والخصوم هى أكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية لأن القيمة العادلة تعكس أفضل القيمة الإقتصادية الكامنة للأداة المالية، فالقيمة العادلة فقط هى التى توفر للمستثمرين والمنظمين والإدارة المعلومات اللازمة لصنع القرارات، كما أن محاسبة القيمة العادلة تمكن الشركة من عملية التقييم المتكرر، وهذا يمكن الإدارة من الإنخراط في السلوك الذى يزيد من إنضباط السوق ويجنبها المخاطر غير الضرورية.

ج. وفى هذا الصدد فإن المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لأسلوب التكلفة التاريخية تعتبر متساوية في درجة الملاءمة مع المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً للقيمة العادلة في ظل ثبات الأسعار، حيث تكون القيمة العادلة هى تكلفة البند محل القياس عند الإستحواذ عليه. أما في حالة القياس اللاحق فإن المعلومة المحاسبية المعدة وفقاً لمدخل القيمة العادلة تعتبر أكثر ملاءمة من المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً للتكلفة التاريخية في ظل تغير الأسعار وفترات التضخم (Rajgopal, Mohan, 2011, pp.1-20)

د. كما توصلت دراستى Li, (2010) و Shaffers, (2011) إلى تميز محاسبة القيمة العادلة بإمداد مستخدمى القوائم والتقارير المالية بمعلومات تتوافر فيها خاصية الملاءمة على عكس المعلومات التى يوفرها مدخل التكلفة التاريخية.

ه. إن تبنى أساس القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر ملاءمة للمستثمرين لأغراض تقييم حقوق الملكية بالمقارنة بالتكلفة التاريخية نظراً لوجود علاقة إيجابية قوية بين معلومات

القيمة العادلة للإستثمارات المالية (الاسهم والسندات)، وبين القيمة السوقية لحقوق الملكية (Nelson, 1996).

و. تعتبر قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستوى الأول هى الأكثر ملاءمة من المستوى الثانى والثالث (Leggett et al, (2015, p.163

- لأنه قياسات القيمة العادلة وفقا للمستوى الأول يمكن التحقق منها بسهولة عن طريق الأسعار المعلنة غير المعدلة فى أسواق نشطة، وبالتالى يعكس أقل قدر من التدخل الشخصى للقائم بالقياس عند تقدير القيمة العادلة.
- أما قياسات المستوى الثانى فتعتمد على مدخلات قابلة للملاحظة بشكل جوهرى سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة، وبالتالى تتضمن قدر أكبر من التدخل الشخصى للقائم بالقياس.
- أما بالنسبة لقياست القيمة العادلة وفقاً للمستوى الثالث فتعتمد على مدخلات غير قابلة للملاحظة بشكل جوهرى، وبالتالى تتضمن أعلى مستوى من الذاتية فى القياس لأنها تبنى فى أغلبها على أحكام شخصية للقائم بالقياس.

ز. عدم ملاءمة المستوى الأول والمستوى الثانى المستندة إلى السوق فى حالة تقلبات السوق المرتفعة، فى حين أن معلومات المستوى الثالث تكون أكثر ملاءمة من المستوى الأول والثانى؛ وذلك لأنها لا تتأثر بتقلبات السوق (Ramirez & Díaz, 2018, p.504)

ح. أكد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى FASB، ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بضرورة تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة، لأنها لا توفر فقط معلومات ملاءمة؛ ولكن توفر معلومات تتسم بالشفافية والتعبير الحقيقى عن الأصول، الأمر الذى يؤدى في النهاية إلى إستقرار الأسواق المالية (Strampell, 2012, p.3).

ويستنتج الباحثون مما سبق أن القيمة العادلة قد إكتسبت دعماً من المنظمات المهتمة بمعايير المحاسبة، بإعتبارها تعكس الوضع الإقتصادى بشكل أفضل، كما تزود متخذى القرار بالقيم السوقية السائدة والقدرة التنبؤية، كما أنها أكثر ملاءمة للقياس من التكلفة التاريخية؛ حيث أنها لا تحقق رغبات المستثمرين فقط؛ بل تحقق رغبات كافة المستخدميين في الحصول على معلومات موضوعية عن السوق الحالية والتوقعات المستقبلية، ولكن هناك مشاكل خاصة بملاءمة معلومات القيمة العادلة خاصة المستوى الثالث فى حالة عدم توافر أسواق نشطة، كما أن معلومات القيمة العادلة المستندة للمستوى الأول تكون غير ملاءمة فى حالة الأزمات المالية. كما أن خاصية الملاءمة في الإطار الفكرى لـ IASB كانت تتضمن (القدرة التنبؤية والقيمة التأكيدية)، بينما تتضمن وفقاً للإطار الفكرى لـ FASB (التوقيت المناسب والقيمة التنبؤية)، ولكن الباحثون سيعتمد في دراسته على خاصية الملاءمة المحسنة وفقاً للإطار الفكرى المشترك بين FASB و IASB، والتى تتضمن ثلاث خصائص فرعية (القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية والأهمية النسبية)، وبالتالى يمكن صياغة الفرض الفرعى الأول في صورته العدمية كما يلى:

"لا يوجد أثر معنوى لمحاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (رقم ٤٥) على ملاءمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية".

٢/٣/٥- أثر محاسبة القيمة العادلة على التعبير الصادق:

يجب على المعلومات الواردة بالتقارير المالية – حتى تكون مفيدة لمستخدميها أن تعرض بعدالة الظاهرة الإقتصادية التى يجب التقرير عنها، وتتحقق عدالة العرض عندما توصف تلك الظاهرة بشكل كامل، وبحياد تام، وبدون أخطاء جوهرية. كما أن المعلومات المالية التى تعرض بعدالة الظاهرة الإقتصادية، يجب أن تصف التأثير الإقتصادى للعملية أو الحدث، الذى يختلف عن تأثيرها القانونى.(معايير المحاسبة المصرية المعدلة، ٢٠١٥، ص ص ١٢-١٦):-

وفيما يلى أثر محاسبة القيمة العادلة على التعبير الصادق:

أ. يرى حميدات، (٢٠١٤، ص ١٢) أن القيمة العادلة يمكنها إستيفاء خاصية التعبير/ التمثيل الصادق بشكل قوى، وذلك لإستخدامها نموذج (Market to Market) الذى يعتمد على الإشارة إلى السوق؛ والتعبير بشكل صادق عن الواقع الإقتصادى الحقيقى للشركة.

ب. "يشعر مستخدمى التقارير المالية بالقلق من إحتمال قياس القيم العادلة بصورة إنتهازية أو إحتيالية، وذلك لأن قياسات القيمة العادلة تتعرض لأنماط من التلاعب بصورة تصاعدية مع مستويات التسلسل الهرمى للقيمة العادلة" (Kadous et al, 2011, p.3 & Jordan et al, 2013, p.3).

ج. توصلت دراسة Liao, et al, (2010. P.1-50) أنه يوجد إرتباط إيجابى قوى بين محاسبة القيمة العادلة وبين عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين خلال الأزمة، وبتحليل تقديرات القيمة العادلة الكلية للثلاث مستويات، وجدت أن صافى أصول القيمة العادلة عبر التدرج الهرمى للثلاث مستويات بما في ذلك مدخلات المستوى الأول جميعها إيجابية وجوهرية الإرتباط مع عدم تماثل المعلومات، كما توصلت الدراسة إلى أن إفصاح القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الحالية ربما يكون غير كافى للمستثمرين لتقييم مخاطر المعلومات للأصول والخصوم المقاسة بإستخدام محاسبة القيمة العادلة، وأوصت الدراسة بتوجيه مزيد من النظر حول الإعتراف والإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة لتحسين الشفافية في إستخدام محاسبة القيمة العادلة.

د. المستثمرون يحددون درجة الشفافية بالإعتماد على القيمة العادلة؛ كما أنها الطريقة الأكثر فعالية للتعبير عن الواقع الإقتصادى مقارنة بالتكلفة التاريخية التى تتجاهل القيم السوقية الحالية للأدوات المالية، كما أن منهج القيمة العادلة يقدم معلومات أكثر شفافية وتقدم معلومات إضافية تعتبر هى الأنسب والأفضل لتحقيق الأهداف المحاسبية التى تتمثل في عكس الوضع الحالى للشركة وتحقيق القابلية للمقارنة والفهم للتقارير المالية، وتجعل معلومات التقارير المالية أكثر ملاءمة ووثوق وموضوعية (Aslanertik, 2009, p.9-10).

ه. يرى Sundgren,(2013, p.245) أن قياسات القيمة العادلة حقاً عادلة بما فيه الكفاية، وخصوصاً إذا ما صاحب هذه القياسات إفصاحات ذات جودة عالية حول الطرق المستخدمة والإفتراضات المطبقة في حسابات القيمة العادلة.

و. كما توفر القيمة العادلة معلومات خالية من التحيز في القياس إذا ما تم إعدادها على أسس موضوعية، وتم مراجعتها بدقة؛ وإلا أصبحت التقديرات متحيزة، بينما توفر التكلفة التاريخية معلومات بها تحيز محدود قد يزداد في حالات التدهور إذا ما تم إثبات النقص ولم يتم إثبات الزيادة تطبيقاً لمبدأ التحفظ (Herrmann et al, 2006, p.52).

ز. معلومات القيمة العادلة تعبر بصدق، حيث أن سعر البيع المحقق هو النموذج المناسب لقياس مدى إمكانية الإعتماد على تقديرات القيمة العادلة؛ لأن تلك التقديرات قد تم إعدادها لتمثل القيم في الأسواق النشطة (Dietrich et al, 2001, p.134).

ح. يرى Sing, Meng, (2005) أن لتطبيق محاسبة القيمة العادلة العديد من المزايا منها، أن مدخل القيمة العادلة يعبر عن قيم بنود قوائم الميزانية والدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية تعبيراً صادقاً وعادلاً، كما يمكنه قياس الدخل الإقتصادى بدقة لإعتماده على اسعار السوق الجارية، كما يحافظ على رأس مال المنشأة على عكس مدخل التكلفة التاريخية الذى يؤدى إلى تآكل أموال المنشآة؛ حيث أنه لا يعترف بالتدهور والإنخفاض في قيم الأصول إلا إذا حدثت فعلاً، ويراعى مدخل القيمة العادلة التغير في القوى الشرائية للنقود، حيث أنه يقيم البند المراد قياسه وفقاً لقوى العرض والطلب في السوق، مما يجعل البيانات الظاهرة بالميزانية تعكس الواقع الإقتصادى، كما يتميز مدخل

القيمة العادلة بإتاحة المجال لإجراء التحليلات المالية والتنبؤ الدقيق بالتدفقات النقدية والعوائد المستقبلية.

ويستنتج الباحثون مما سبق أن خاصية التعبير/ التمثيل الصادق لم تكن موجودة في الأطر الفكرية المحاسبية الفردية كخاصية أساسية، ولكن كانت خاصية الموثوقية هى الخاصية الأساسية بجانب الملاءمة، ففى ظل IASB و FASB كانت خاصية التعبير/ التمثيل الصادق خاصية فرعية من الخاصية الأساسية الموثوقية، ولكن تم إستبدال مفهوم الموثوقية وإمكانية الإعتماد بالتعبير/ التمثيل الصادق في ظل الإطار الفكرى المشترك بين IASB و FASB وهذا تعديل أكثر أهمية وذلك لأن كلا الإطارين IASB و FASB لم يحددا بشكل كاف مفهوم الموثوقية مما أدى إلى سوء فهم وإرتباك وتضارب، وبالتالى فإن هناك ندرة في الدراسات التى درست العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وخاصية التعبير/ التمثيل الصادق كخاصية أساسية من خصائص المعلومات المحاسبية وفقاً للإطار الفكرى المشترك، وهذه الندرة من الدراسات ترى أن هناك علاقة إيجابية بين القيمة العادلة والتعبير/ التمثيل الصادق لمعلومات التقارير المالية وذلك فى حالة توافر أسواق نشطة، ولا تعبر بصدق فى حالة عدم توافر أسواق نشطة.

وبالتالى يمكن صياغة الفرض الفرعى الثانى في صورته العدمية كما يلى:

"لا يوجد أثر معنوى لمحاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيارالمحاسبي المصري (رقم ٤٥) على التعبير/ التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية".

المبحث السادس: الدراسة الميدانية

سوف يستعرض الباحثون فى هذا المبحث الدراسة الميدانية التى تم القيام بها، وذلك بهدف التعرف على اثر محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبى المصرى (رقم ٤٥) على شفافية التقارير المالية من خلال الخصائص النوعية الاساسية كأحد مقاييس الشفافية وهما (الملاءمة، التعبير الصادق).

١/٦- وصف مجتمع وعينة الدراسة:

استهدفت الدراسة الميدانية دراسة أثر محاسبة القيمة العادلة علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بإعتبارها أحد مقاييس شفافية التقارير المالية. ولتحقيق هذا الهدف، فإن المجتمع المناسب لإجراء هذه الدراسة يتمثل في: (أكاديمي المحاسبة بالجامعات المصرية، ومعدي التقارير المالية، ومراقبى الحسابات، ومستخدمى التقارير المالية) بالشركات المدرجة بالبورصة المصرية. ونظراً للتدابير الإحترازية التي إتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد أو كوفيد-١٩، والتي تقتضي عدم تواجد العديد من الأفراد في أماكن عملهم، فقد تم تصميم قائمة الاستبيان على موقع جوجل (www.google.com)، وإرسال رابط القائمة للعديد من الأكاديميين ومعدي التقارير المالية، مراقبى الحسابات، مستخدمى التقارير المالية للشركات المدرجة بالبورصة المصرية عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وقد تم تحكيم قائمة الاستقصاء من ثلاثة أساتذة من أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بجامعتي طنطا وكفرالشيخ، وذلك للحكم علي مدي وضوح فقرات الاستبيان، وملاءمتها لقياس متغيرات الدراسة، ودقتها في التعبير عما وضعت لقياسه، وقد استفاد الباحثون من آراء هؤلاء المحكمين سواءً بالتعديل أو الحذف أو الإضافة وصولاً للاستبيان في صورته النهائية الموزعة علي أفراد عينة الدراسة. وقد بلغ عدد قوائم الاستقصاء المستلمة إلكترونياً من أفراد عينة الدراسة عدد (٢٤٤) استمارة (١٠٧ استمارة تخص فئة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، ٣٧ استمارة تخص فئة معدي التقارير المالية، ٥٢ استمارة تخص فئة مراقبي الحسابات، ٤٨ استمارة تخص فئة مستخدمي التقارير المالية). وقد إتضح أن جميع الإجابات مكتملة، ولا توجد أي أسئلة لم يتم الإجابة عليها وذلك لأن الإجابة تتم إلكترونياً، وأنه لا يمكن للمستقصي منه الإنتقال للسؤال التالي إلا بعد الإجابة علي

السؤال السابق. وبالتالي، فإن جميع الاستمارات تعد مقبولة وصالحة للتحليل. ويوضح الجدول التالي رقم (٦-٢) الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٦-١)
الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

البيان	فئات عينة الدراسة	التكرار	النسبة
فئات عينة الدراسة (جهة العمل / الوظيفة)	عضو هيئة تدريس بالجامعات	١٠٧	٤٣,٨ %
	معدى التقارير المالية	٣٧	١٥,٢ %
	مراقبي الحسابات (مكاتب المحاسبة/ الجهاز المركزي للمحاسبات)	٥٢	٢١,٣ %
	مستخدمى التقارير المالية	٤٨	١٩,٧ %
	الإجمالي	٢٤٤	١٠٠%
المؤهلات العلمية	بكالوريوس محاسبة	٥٩	٢٤,٢%
	دبلوم دراسات عليا فى المحاسبة	٢٢	٩%
	ماجستير فى المحاسبة	١١٠	٤٥,١%
	دكتوراه فى المحاسبة	٥٣	٢١,٧%
	الإجمالي	٢٤٤	١٠٠%
عضوية وزمالة الجمعيات المهنية	عضوية الجمعيات المهنية	٥٣	٢١,٧%
	زمالة الجمعيات المهنية	٢٥	١٠,٣%
	لا يوجد	١٦٦	٦٨%
	الإجمالي	٢٤٤	١٠٠%
عدد سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٥٩	٢٤,٢%
	من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات	٩٩	٤٠,٥%
	أكثر من ١٠ سنوات إلى ٢٠ سنة	٥٨	٢٣,٨%
	أكثر من ٢٠ سنة	٢٨	١١,٥%
	الإجمالي	٢٤٤	١٠٠%

٢/٦- مصادر الحصول على البيانات:

اعتمدت الدراسة على قائمة الاستقصاء كوسيلة لجمع البيانات الأولية من أكاديمي المحاسبة بالجامعات المصرية، ومعدي التقارير المالية، ومراقبى الحسابات سواءً بمكاتب المحاسبة والمراجعة أو مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات، ومستخدمى التقارير المالية للشركات المدرجة بالبورصة المصرية، وذلك للتعرف علي أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بإعتبارها أحد مقاييس شفافية التقارير المالية.

٣/٦- أساليب التحليل الإحصائي المناسبة:

إستناداً لنتائج إختبار التوزيع الطبيعي السابقة، سيعتمد الباحثون علي الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics وأساليب الإنحدار متعدد المتغيرات Multivariate Regression Results كأساليب إحصائية مناسبة لوصف وتحليل بيانات الدراسة التطبيقية. كما سيعتمد الباحثون علي ثلاثة أساليب إحصائية لوصف وتحليل بيانات الدراسة الميدانية، حيث يتضمن الأسلوب الأول استخدام التحليل الوصفي لاستجابات كل فئة من فئات العينة من خلال إيجاد متوسط الآراء لكل فقرة من فقرات الاستبيان. فإذا زاد المتوسط الحسابي للفقرة عن ثلاث

درجات، فإن ذلك يشير إلي أهمية هذه الفقرة، وكلما زادت الدرجة للفقرة فإن ذلك يشير إلي أن هذه الفقرة أكثر جوهرية. أما الفقرة التي تحصل علي ثلاث درجات فأقل فإنها تعد غير هامة. وكلما كانت الدرجة أكثر إنخفاضاً فإن ذلك يشير إلي إرتفاع مستوي عدم جوهرية هذه الفقرة. أما الأسلوب الثاني فهو إختبار فريدمان Friedman Test، ويستخدم هذا الأسلوب لتحليل مجموعة من القياسات المرتبطة، وذلك من خلال إعطاء متوسط رتب لكل فقرة من فقرات قائمة الاستقصاء، ومن ثم يمكن ترتيب درجة أهمية هذه الفقرات وفقاً لمتوسط الرتب. ولذا، فإن هذا الأسلوب يفيد في معرفة آراء المستقصي منهم بالنسبة لكل عينة علي حده، الأمر الذي يعكس وجهة نظر المشاركين في الاستقصاء لمدي جوهرية كل خاصية من الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية. أما الأسلوب الثالث، فقد إعتمد الباحثون علي إختبار كروسكال والاس Kruskal-Wallis ، وهو إختبار لا معلمي ويقابل إختبار One Way ANOVA في حالة الإختبارات المعلمية. ويستخدم للمقارنة بين وسيط ثلاثة عينات مستقلة أو أكثر، حيث يعتمد هذا الإختبار علي متوسط الرتب، وقيمة كا٢ chi-square، ودرجات الحرية، ومستوي المعنوية. ويفيد هذا الإختبار في التعرف علي مدي وجود فروق معنوية بين استجابات فئات العينة المختلفة (أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بأقسام المحاسبة بكليات التجارة بالجامعات المصرية، معدي التقارير المالية، مراقبي الحسابات، مستخدمي التقارير المالية).

٤/٦- اختبار الصدق والثبات لقوائم الاستقصاء:

يهدف إختبار الصدق لقياس الإتساق الداخلي لفقرات قائمة الاستقصاء، وقوة الإرتباط بين هذه الفقرات، ومدي قياس تلك الفقرات فعلاً لما وضعت لقياسه. بينما يهدف إختبار الثبات لقياس مدي استقرار نتائج قائمة الاستقصاء وعدم تغيرها بشكلٍ كبير إذا ما تم إعادة توزيعها على نفس الأفراد عدة مرات خلال فترات زمنية مختلفة. وللتأكد من صلاحية قائمة الاستقصاء كأداة للدراسة، فقد تم عرضها في صورتها الأولية على ثلاثة أساتذة من أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بجامعتي طنطا وكفرالشيخ، وذلك بهدف إبداء آرائهم حول دقة وسلامة صياغتها وترابط فقراتها ومدي تعبيرها عن مشكلة البحث والآليات المقترحة للتغلب عليها، ولقد تم أخذ جميع الملاحظات والمقترحات في الإعتبار عند تطوير النسخة النهائية من قائمة الاستقصاء. كما تم استخدام إختبار ألفا كرونباخ Alpha Cronbach's Test ، بإعتباره أكثر أساليب تحليل الإعتمادية دلالة في قياس صدق وثبات قوائم الاستقصاء. إذ يقيس معامل ألفا كرونباخ صدق قائمة الاستقصاء، أما الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ فيقيس ثبات القائمة (الطحان؛ محمود، ٢٠٢٠). ويوضح الجدول التالي نتائج إختبار ألفا كرونباخ لاستجابات كل فئة من فئات عينة الدراسة:

جدول رقم (٦-٢)
التحليل الإحصائي لقياس درجة الصدق والثبات لقوائم الاستقصاء (اختبار ألفا كرونباخ)

فئات عينة الدراسة	معامل الصدق (معامل ألفا كرونباخ)	معامل الثبات
عضو هيئة تدريس بالجامعات	٠,٩٠١	٠,٩٤٩
معدى التقارير المالية	٠,٨٩٠	٠,٩٤٣
مراقبي الحسابات	٠,٨٥٦	٠,٩٢٥
مستخدمى التقارير المالية	٠,٨٤٩	٠,٩٢١
إجمالي المشاهدات لجميع فئات العينة	٠,٨٨١	٠,٩٣٩

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي)

ويتضح من الجدول السابق أن معامل الصدق لاستجابات العينة ككل يبلغ ٠,٨٨١ ، وأن معامل الصدق لفئات العينة الأربع جاءت علي النحو التالي: ٠,٩٠١ لفئة أعضاء هيئة التدريس

ومعاونيهم بأقسام المحاسبة، ٠,٨٩٠ لفئة معدى التقارير المالية، ٠,٨٥٦ لفئة مراقبي الحسابات، ٠,٨٤٩ لفئة مستخدمى التقارير المالية. وبالتالي، فإن أعلي معامل صدق لاستجابات الفئات الأربع كان لفئة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بأقسام المحاسبة، في حين جاءت استجابات فئة مستخدمى التقارير المالية كأقل الفئات من حيث معامل الصدق. كما بلغ معامل الثبات لاستجابات العينة ككل ٠,٩٣٩ ، وأن معامل الثبات لفئات العينة الأربع جاءت علي النحو التالي: ٠,٩٤٩ لفئة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بأقسام المحاسبة، ٠,٩٤٣ لفئة معدى التقارير المالية، ٠,٩٢٥ لفئة مراقبي الحسابات، ٠,٩٢١ لفئة مستخدمى التقارير المالية. وبالتالي، فإن أعلي معامل ثبات لاستجابات الفئات الأربع كان لفئة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بأقسام المحاسبة، في حين جاءت استجابات فئة مستخدمى التقارير المالية كأقل الفئات من حيث معامل الثبات. ويشير هذا إلي أن معامل الصدق والثبات لاستجابات العينة ككل، علاوةً علي استجابات جميع فئات عينة الدراسة يعد معامل مقبول وذو دلالة إحصائية، وذلك لأن معامل ألفا كرونباخ لاستجابات العينة ككل أو لفئاتها الفرعية يعادل ٦٠% أو أكثر (Sekaran,2003). وبالتالي، تشير نتائج معامل ألفا كرونباخ إلي مستوي جيد من الصدق ومستوي مرتفع من الثبات لاستجابات أفراد عينة الدراسة.

٥/٦- نتائج التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية:

تشير نتائج التحليل الإحصائي للبيانات إلي استجابات أفراد عينة الدراسة علي أسئلة البحث، علاوةً علي مدي صحة الفروض البحثية. ولذا سيتم استعراض نتائج التحليل الإحصائي لكل قسم من أقسام قائمة الاستقصاء علي حده وبما يتمشي مع إختبار الفروض، وذلك علي النحو التالي:

١/٥/٦ نتائج إختبار الفرض الأول:

يهدف الفرض الأول إلي إختبار أثر محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (رقم ٤٥) على ملاءمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية ، وذلك من خلال التعرف علي آراء المستقصي منهم بخصوص (٥) عوامل توصلت إليهم الدراسة النظرية. وتشمل هذه العوامل: X1.1 تعد معلومات القيمة العادلة إستناداً لأيٍ من مستوياتها الثلاثة أكثر ملاءمة من معلومات التكلفة التاريخية، الأمر الذى يجعلها قادرة على إحداث تغيير في القرارات المتخذه من قبل المستخدمين. X1.2 توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية. X1.3 توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ذات قيمة تأكيدية عالية. X1.4 توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ذات أهمية نسبية أعلى مقارنةً بمعلومات التكلفة التاريخية. X1.5 تعتبر قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستوى الأول هى الأكثر ملاءمة من المستوى الثانى والثالث. ويلخص الجدول التالي نتائج التحليل الإحصائي للفرض الأول باستخدام أساليب التحليل الإحصائية الثلاثة وهي: الأسلوب الأول استخدام التحليل الوصفي لاستجابات كل فئة من فئات العينة من خلال إيجاد متوسط الآراء لكل فقرة من فقرات الاستبيان، بينما إعتمد الأسلوب الثاني علي إختبار فريدمان Friedman Test، ويستخدم هذا الأسلوب لتحليل مجموعة من القياسات المرتبطة، وذلك من خلال إعطاء متوسط رتب لكل فقرة من فقرات قائمة الاستقصاء، ومن ثم يمكن ترتيب درجة أهمية هذه الفقرات وفقاً لمتوسط الرتب، في حين يعتمد الأسلوب الثالث علي إختبار كروسكال والاس Kruskal-Wallis ، وهو إختبار لا معلمي يفيد في التعرف علي مدي وجود فروق معنوية بين استجابات فئات العينة المختلفة لكل فرض من فروض الدراسة، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٦-٣)
نتائج التحليل الإحصائي للفرض الأول باستخدام أساليب التحليل الثلاثة

المتغير	المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة	درجة الترييب وفقاً لاختبار فريدمان Friedman Test		إختبار كروسكال والاس Kruskal-Wallis			
		متوسط الرتب	الترتيب	قيمة كا٢ Chi square	درجات الحرية df	Asymp. Sig. (2-tailed)	معنوية الاختلافات
X1.1	٤,٤٦٣	٣,٤١	١	٢,٩٣٧	٣	٠,٤٠١	إتفاق
X1.2	٤,٢٧١	٣	٢	١١,٦٢٩	٣	٠,٠٠٩	إختلاف
X1.3	٤,٠٤٩	٢,٦٥	٤	١,٣٢٥	٣	٠,٧٢٣	إتفاق
X1.4	٤,٢٥٤	٢,٩٨	*٣	٤,٧٧٢	٣	٠,١٨٩	إتفاق
X1.5	٤,٢٥	٢,٩٨	*٣	٠,٥٧٢	٣	٠,٩٠٣	إتفاق
Chi-Square قيمة كا٢		٤٨,٤٩٩					
مستوي الدلالة للفرض ككل Asymp. Sig.		٠,٠٠٠ معنوي					
* المتغيران لهم نفس الترتيب، وذلك لأن لهما نفس متوسط الرتب.							

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي)

ويمكن توضيح نتائج إختبار الفرض الأول باستخدام الأساليب الإحصائية الثلاثة، وذلك علي النحو التالي:

٦/١/٥/١ نتائج التحليل الوصفي:

وفقاً للنتائج الواردة بالجدول رقم (٦-١٠) يتضح أن جميع الفقرات المتعلقة بأثر محاسبة القيمة العادلة علي ملاءمة المعلومات المحاسبية قد حصلت علي متوسط حسابي مرتفع يتراوح ما بين ٤,٠٤٩ للمتغير X1.3 ، و ٤,٤٦٣ للمتغير X1.1 ، الأمر الذي يشير إلي قبول أفراد عينة الدراسة لوجود آثار جوهرية للتوجه نحو محاسبة القيمة العادلة علي ملاءمة المعلومات المحاسبية، وذلك لأن المتوسط الحسابي لجميع هذه الفقرات أكبر من ٤، بمعني أنه يتراوح ما بين موافق وموافق تماماً. ووفقاً لهذا الأسلوب يمكن القول بقبول أفراد عينة الدراسة لما توصلت إليه الدراسة النظرية بخصوص دور القيمة العادلة في تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية، حيث إتضح أهمية جميع المتغيرات التي توصلت إليها الدراسة النظرية بخصوص دور هذه الخاصية في تعزيز شفافية التقارير المالية.

٦/١/٥/٢ نتائج إختبار فريدمان Friedman Test:

وفقاً للنتائج الواردة بالجدول رقم (٦-١٠) يتضح أهمية استخدام هذا الإختبار في ترتيب المتغيرات أو الفقرات الخاصة بالفرض الأول طبقاً لأهميتها النسبية أو متوسط الرتب. ويمكن ترتيب الفقرات المتعلقة بملاءمة المعلومات المحاسبية طبقاً لمتوسط الرتب، وذلك علي النحو التالي: الفقرة الأولي X1.1 تعد معلومات القيمة العادلة إستناداً لأيٍ من مستوياتها الثلاثة أكثر

ملاءمة من معلومات التكلفة التاريخية، الأمر الذى يجعلها قادرة على إحداث تغيير في القرارات المتخذه من قبل المستخدمين، يليها الفقرة الثانية X1.2 توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية، في حين جاءت الفقرتين الرابعة والخامسة في نفس الترتيب، وذلك لأن لهما نفس متوسط الرتب والذي يبلغ ٢,٩٨ ، وتشير هاتين الفقرتين إلي X1.4 توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ذات أهمية نسبية أعلى مقارنةً بمعلومات التكلفة التاريخية، X1.5 تعتبر قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستوى الأول هى الأكثر ملاءمة من المستوى الثانى والثالث، وأخيراً جاءت الفقرة الثالثة في الترتيب الأخير X1.3 توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ذات قيمة تأكيدية عالية.

وبالنظر لنتائج إختبار فريدمان علي مستوي العينة ككل، يتضح من الجدول رقم (٦-١٠) أن قيمة كا^{2} Chi-Square المحسوبة للعينة تبلغ ٤٨,٤٩٩ بمستوي دلالة ٠,٠٠٠ ، ولأن مستوي الدلالة أقل من مستوى المعنوية المقبول (α =٠,٠٥)، فإنه يمكن القول بقبول أفراد عينة الدراسة لما توصلت إليه الدراسة النظرية بخصوص الفرض الأول، حيث إتضح معنوية جميع المتغيرات التي توصلت إليها الدراسة النظرية فيما يتعلق بأثر القيمة العادلة علي ملاءمة المعلومات المحاسبية.

٣/١/٥/٦ نتائج إختبار كروسكال والاس للفروق المعنوية بين فئات العينة:

يهدف إختبار كروسكال والاس Kruskal-Wallis للتعرف علي مدي وجود فروق معنوية بين استجابات فئات العينة المختلفة. وتشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٦-١٠) إلي عدم وجود فروق معنوية بين وسيط الفئات الأربع للعينة وذلك بالنسبة لأربع فقرات من الفقرات الخمس، وهي الفقرات X1.5 ;X1.4 ;X1.3 ;X1.1، وذلك لأن مستوي الدلالة Asymp. Sig. (2-tailed) لهذه العوامل أو الفقرات أكبر من مستوى المعنوية المقبول (α = ٠,٠٥). كما تشير النتائج إلي وجود فروق معنوية بين وسيط الفئات الأربع للعينة بالنسبة للفقرة الثانية X1.2 ، وذلك لأن مستوي الدلالة Asymp. Sig. (2-tailed) لهذه الفقرة أقل من مستوى المعنوية المقبول (α = ٠,٠٥).

وبناءً عليه، يمكن القول بقبول أفراد عينة الدراسة لما توصلت إليه الدراسة النظرية بشأن ملاءمة المعلومات المحاسبية المستنده للقيمة العادلة، حيث إتضح معنوية جميع المتغيرات التي توصلت إليها الدراسة النظرية، مع عدم وجود فروق معنوية بين وسيط الفئات الأربع للعينة بشأن جميع فقرات ملاءمة المعلومات المحاسبية فيما عدا الفقرة X1.2 بشأن القيمة التنبؤية العالية لمعلومات القيمة العادلة. **وتشير تلك النتائج إلي رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل والقائل بأنه "يوجد أثر معنوى لمحاسبة القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبة، بالإضافة إلى أنه لا توجد فروق معنوية بين فئات عينة الدراسة بشأن ملاءمة معلومات القيمة العادلة"**

٢/٥/٦ نتائج إختبار الفرض الثاني:

يهدف الفرض الثاني إلي إختبار أثر محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (رقم ٤٥) على التعبير/ التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية، وذلك من خلال التعرف علي آراء المستقصي منهم بخصوص (٥) عوامل توصلت إليهم الدراسة النظرية. وتشمل هذه العوامل: X2.1 تعبر البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة بصدق عن الظواهر والأحداث الإقتصادية (تمثل الواقع الفعلى). X2.2 تعد معلومات القيمة العادلة إستناداً لأيٍ من مستوياتها الثلاثة أكثر إكتمالاً من معلومات التكلفة التاريخية، الأمر الذى يجعلها أكثر عدالة فى التعبير الصادق عن القوائم المالية.X2.3 تعد معلومات القيمة العادلة إستناداً للمستوى الأول أكثر حيادية من معلومات المستويين الثانى والثالث؛ لأنها لا تحتوى على تحيز وممارسات انتهازية من قبل

الإدارة. X2.4 معلومات القيمة العادلة وفقاً للمستوى الأول غير مُعرضة لأخطاء القياس والإفصاح المحاسبى مقارنةً بمعلومات المستويين الثانى والثالث؛ وذلك بشرط أن تكون الأسواق مستقرة. X2.5 إن التوسع فى عملية الإفصاح المحاسبى عن المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة يزيد من مصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة. ويلخص الجدول التالي رقم (٦-١١) نتائج التحليل الإحصائي للفرض الثاني باستخدام أساليب التحليل الإحصائية الثلاثة، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٦-٤)

نتائج التحليل الإحصائي للفرض الثاني باستخدام أساليب التحليل الثلاثة

المتغير	المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة	درجة الترييب وفقاً لاختبار فريدمان Friedman Test		إختبار كروسكال والاس Kruskal-Wallis			
		متوسط الرتب	الترتيب	قيمة كا٢ Chi square	درجات الحرية df	Asymp. Sig. (2-tailed)	معنوية الاختلافات
X2.1	٤,٢٥٨٢	٣,٠٧	٢	٧,٠٧٤	٣	٠,٠٧	إتفاق
X2.2	٤,١٧٦٢	٢,٩١	٤	١,٤٦٣	٣	٠,٦٩١	إتفاق
X2.3	٤,٣٤٠٢	٣,٢٢	١	١,٤٥٤	٣	٠,٦٩٣	إتفاق
X2.4	٤,٠٦١٥	٢,٧٧	٥	١,٨٦٢	٣	٠,٦٠٢	إتفاق
X2.5	٤,٢٣٧٧	٣,٠٣	٣	٧,١٢٧	٣	٠,٠٦٨	إتفاق
Chi-Square قيمة كا٢		١٩,٦٦٥					
مستوي الدلالة للفرض ككل Asymp. Sig.		٠,٠٠١ معنوي					

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي)

ويمكن توضيح نتائج إختبار الفرض الثاني باستخدام الأساليب الإحصائية الثلاثة، وذلك علي النحو التالي:

١/٢/٥/٦ نتائج التحليل الوصفي:

وفقاً للنتائج الواردة بالجدول رقم (٦-١١) يتضح أن جميع الفقرات المتعلقة بأثر محاسبة القيمة العادلة علي التعبير أو التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية قد حصلت علي متوسط حسابي مرتفع يتراوح ما بين ٤,٠٦١٥ للمتغيرX2.4 ، و ٤,٣٤٠٢ للمتغير X2.3 ، الأمر الذي يشير إلي قبول أفراد عينة الدراسة لوجود آثار جوهرية للتوجه نحو محاسبة القيمة العادلة علي تعزيز خاصية التعبير أو التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، وذلك لأن المتوسط الحسابي لجميع هذه الفقرات أكبر من ٤، بمعني أنه يتراوح ما بين موافق وموافق تماماً. ووفقاً لهذا الأسلوب يمكن القول بقبول أفراد عينة الدراسة لما توصلت إليه الدراسة النظرية بخصوص دور القيمة العادلة في تعزيز خاصية التعبير أو التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، حيث إتضح أهمية جميع المتغيرات التي توصلت إليها الدراسة النظرية بخصوص دور هذه الخاصية في تعزيز شفافية التقارير المالية.

٢/٢/٥/٦ نتائج إختبار فريدمان Friedman Test:

وفقاً للنتائج الواردة بالجدول رقم (٦-١١) يتضح أهمية استخدام هذا الإختبار في ترتيب المتغيرات أو الفقرات الخاصة بالفرض الثاني طبقاً لأهميتها النسبية أو متوسط الرتب. ويمكن ترتيب الفقرات المتعلقة بمدي توافر خاصية التعبير أو التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية المستنده للقيمة العادلة طبقاً لمتوسط الرتب، وذلك علي النحو التالي: الفقرة الثالثة X2.3 تعد معلومات القيمة العادلة إستناداً للمستوى الأول أكثر حيادية من معلومات المستويين الثانى والثالث؛ لأنها لا تحتوى على تحيز وممارسات انتهازية من قبل الإدارة، يليها الفقرة الأولي X2.1 تعبر البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة بصدق عن الظواهر والأحداث الإقتصادية (تمثل الواقع الفعلى)، في حين جاءت الفقرة الخامسة X2.5 في الترتيب الثالث، والتي تشير إلي أن التوسع فى عملية الإفصاح المحاسبى عن المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة يزيد من مصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة، يليها الفقرة X2.2 تعد معلومات القيمة العادلة إستناداً لأي من مستوياتها الثلاثة أكثر إكتمالاً من معلومات التكلفة التاريخية، الأمر الذى يجعلها أكثر عدالة فى التعبير الصادق عن القوائم المالية، وأخيراً جاءت الفقرة الرابعة في الترتيب الأخير X2.4 والتي تشير إلي أن معلومات القيمة العادلة وفقاً للمستوى الأول غير مُعرضة لأخطاء القياس والإفصاح المحاسبى مقارنةً بمعلومات المستويين الثانى والثالث؛ وذلك بشرط أن تكون الأسواق مستقرة.

وبالنظر لنتائج إختبار فريدمان علي مستوي العينة ككل، يتضح من الجدول رقم (٦-١١) أن قيمة كا^{2} Chi-Square المحسوبة للعينة تبلغ ١٩,٦٦٥ بمستوي دلالة ٠,٠٠١ ، ولأن مستوي الدلالة أقل من مستوى المعنوية المقبول (α =٠,٠٥)، فإنه يمكن القول بقبول أفراد عينة الدراسة لما توصلت إليه الدراسة النظرية بخصوص الفرض الثاني، حيث إتضح معنوية جميع المتغيرات التي توصلت إليها الدراسة النظرية فيما يتعلق بدور القيمة العادلة في تعزيز خاصية التعبير أو التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.

٣/٢/٥/٦ نتائج إختبار كروسكال والاس للفروق المعنوية بين فئات العينة:

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٦-١١) إلي عدم وجود فروق معنوية بين وسيط الفئات الأربع للعينة وذلك بالنسبة للفقرات الخمس التي تقيس خاصية التعبير أو التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، وذلك لأن مستوي الدلالة Asymp. Sig. (2-tailed) لهذه العوامل أو الفقرات أكبر من مستوى المعنوية المقبول (α = ٠,٠٥).

وبناءً عليه، يمكن القول بقبول أفراد عينة الدراسة لما توصلت إليه الدراسة النظرية بشأن دور القيمة العادلة في تعزيز خاصية التعبير أو التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، حيث إتضح معنوية جميع المتغيرات التي توصلت إليها الدراسة النظرية، مع عدم وجود فروق معنوية بين وسيط الفئات الأربع للعينة بشأن جميع الفقرات التي تقيس خاصية التعبير أو التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية المستنده للقيمة العادلة. **وتشير تلك النتائج إلي رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل والقائل بأنه "يوجد أثر معنوى لمحاسبة القيمة العادلة على التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى أنه لا توجد فروق معنوية بين فئات عينة الدراسة بشأن التعبير الصادق لمعلومات القيمة العادلة"**.

المبحث السابع: النتائج والتوصيات والمجالات المقترحة لأبحاث مستقبلية

١/٧- النتائج:

وقد توصل الباحثون من إختبار فروض الدراسة للنتائج التالية:

(١) وجود أثر معنوي للتوجه نحو محاسبة القيمة العادلة علي تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية، مع عدم وجود فروق معنوية بين فئات عينة الدراسة بشأن ملاءمة المعلومات المحاسبية المستنده للقيمة العادلة.

(٢) وجود أثر معنوي للتوجه نحو محاسبة القيمة العادلة علي تعزيز التعبير/ التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، مع عدم وجود فروق معنوية بين فئات عينة الدراسة بشأن التعبير/ التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية المستنده للقيمة العادلة.

وبالتالي وجود أثر معنوي لمحاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبى المصري (رقم ٤٥) علي شفافية التقارير المالية.

٢/٧- توصيات البحث:

فى ضوء هدف البحث، وأهميته، وما خلصت إليه الدراسة النظرية، وما توصلت إليه الدراسة الميدانية، يوصي الباحثون بما يلي:

(١) ضرورة تفعيل معيار المحاسبة المصرى (رقم ٤٥) الخاص بقياسات القيمة العادلة؛ وذلك لزيادة منفعة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؛ وبالتالى التحسين من مستوى شفافية التقارير المالية.

(٢) متابعة أحدث الإصدارات والمعايير المحاسبية الدولية والأمريكية فيما يتعلق بالقيمة العادلة وإستخلاص الملائم منها لبيئة المحاسبة المصرية.

(٣) تفعيل دور حوكمة الشركات وحث الشركات والمؤسسات المالية لما لها من دور فى زيادة الشفافية، الأمر الذى يساعد على الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

(٤) ضرورة إجراء دراسات على تقييم دور مكاتب المحاسبة والمراجعة المستقلة فى تحسين شفافية التقارير المالية.

(٥) ضرورة تركز الأبحاث والدراسات المحاسبية بشكل أكبر على قضية تحسين شفافية التقارير المالية لما لها من أهمية على الإقتصاد المصرى بشكل عام.

٣/٧- المجالات المقترحة لأبحاث مستقبلية:

فى ضوء هدف البحث وأهميته وحدوده، وما إنتهى إليه من نتائج وتوصيات، فإن الباحثون يقترحون ضرورة توجيه مزيد من الإهتمام فى البحوث المستقبلية للنقاط التالية:

(١) دراسة العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وقيمة الشركة خلال فترة زمنية معينة وذلك لقطاعات أعمال مختلفة.

(٢) دراسة أثر الخلط بين مداخل القياس المحاسبى المستخدمة لقياس عناصر المركز المالى على جودة المعلومات المحاسبية.

(٣) دراسة اثر التقدير الإدارى للقيمة العادلة وفق المستوى الثالث من التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة على قيمة المنشأة.

(٤) دراسة أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة علي آليات حوكمة الشركات.

(٥) دراسة اثر إستخدام نموذج القيمة العادلة على درجة تقلب الأرباح المحاسبية للشركات.

(٦) القياس المحاسبى للشفافية وتدعيم القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال المصرية.

(٧) دور المراجع الداخلى فى تدعيم شفافية التقارير المالية بمنظمات الأعمال.

(٨) دور المراجع الخارجى فى تدعيم شفافية التقارير المالية بمنظمات الأعمال.

(٩) شفافية التقارير المالية والحد من ممارسات ادارة الأرباح فى منظمات الأعمال.

(١٠) الشفافية والحد من الإدارة الذاتية للإفصاح المحاسبى الإختياري.

قائمة المراجع

١/٨- قائمة المراجع العربية:

- أبو الخير، مدثر طه، (٢٠٠٩)، "التقرير المحاسبى عن القيمة العادلة للأصول غير المتداولة – دراسة ميدانية مقارنة للشركات العقارية المقيدة فى أسواق المال العربية"، **مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة- جامعة طنطا**، المجلد الأول، العدد الثانى، ص ص ١٨٩-٢٥٧.
- أحمد، أحمد بخيت، (٢٠١٣)، "دور الشفافية فى تحسين جودة القوائم المالية فى ضوء المتغيرات البيئية المعاصرة – دراسة نظرية وتطبيقية"، **رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة – جامعة جنوب الوادى**، ص ص ١-٢٠٠.
- أحمد، عماد محمد رياض، (٢٠١٩)، "دور المحاسبة عن القيمة العادلة فى فى تعزيز المحتوى الإخبارى للقوائم المالية وتأثيرها على الأسعار والعوائد السوقية للاسهم – دراسة إختبارية على الشركات المقيدة فى سوق الأسهم السعودى"، **مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة – جامعة عين شمس**، المجلد رقم (٢٣)، العدد رقم (٢)، ص ص ١-٤١.
- الجحاوى، طلال محمد على؛ إيمان جواد الخفاجى، (٢٠١٨)، "قياس مدى شفافية الإبلاغ المالى للشركات العراقية وفق S&P"، **المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد – جامعة كربلاء**، المجلد رقم ١٤، العدد رقم ٥٥، ص ص ١-٢١.
- الطحان، ابراهيم محمد، (٢٠١٧)، "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على مخاطر عملية المراجعة – دراسة نظرية وميدانية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة جامعة كفر الشيخ**، ص ص ١-٢٥٠.
- المليح، نسرين محمد، (٢٠١٧)، " تأثير الممارسات الخاطئة للإفصاح المحاسبي على القيمة العادلة للمنشأة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (دراسة تطبيقية)"، رسالة دكتوراة غير منشورة، **كلية التجارة – جامعة المنوفية**، ص ص ١- ١٨٩.
- المليجى، هشام حسن؛ دينا عبد العليم كريمة، (٢٠١٢)، "قياس الدقة التنبؤية للقيمة العادلة فى البنوك التجارية – دراسة تطبيقية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس**، العدد الثانى – المجلد الثالث، ص ص. ٨٥٩ – ٩١١.
- جازيه، جيهان محمد، (٢٠١١)، "منهج محاسبى مقترح لتقدير القيمة العادلة للشركة – دراسة نظرية وميدانية"، **رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة – جامعة طنطا**، ص ص ١-٢٤٩.
- حماد، طارق عبدالعال، (٢٠١٠)، "إطار مقترح لقياس مستوى الشفافية فى ضوء خصائص المنشآت المصرية فى البيئة المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبى، العدد (٢)، كلية التجارة – جامعة عين شمس.**
- حماد، طارق عبدالعال، (٢٠١١)، "الإتجاهات الحديثة فى التقارير المالية"، **الدار الجامعية – جامعة عين شمس.**
- حميدات، جمعة حميدات، (٢٠١٤)، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، **المجمع العربى للمحاسبين القانونيين، الأردن.**
- خليل، على محمود؛ منى مغربى إبراهيم، (٢٠١٣)، "تقييم مدى ملاءمة معلومات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة طبقا لمعيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣) فى ضوء قواعد حوكمة الشركات" **المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا**، المجلد الأول العدد الثالث، ص ص ٤٦١ – ٥١٥.
- خليل، محمد أحمد ابراهيم، (٢٠٠٨)، "مدخل مقترح لقياس الشفافية منظمات الأعمال المصرية – دراسة نظرية وتطبيقية" **مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة – جامعة بنها**، العدد الثانى، ص ص ١ – ٦٥.

- شحاته، حسين حسين، (٢٠٠٥)، "الحكم الشرعى للتلاعب فى سوق الأوراق المالية"، **سلسلة دراسات وبحوث فى الفكر الإقتصادى الإسلامى**.
- صالح، رضا إبراهيم، (٢٠٠٩)، "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى ظل الأزمة المالية العالمية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية**، العدد الثانى، ص ص ١-٥١.
- عباس، شرين عبدالله، (٢٠١٣)، "مدخل مقترح لتطوير المحاسبة عن القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية المعاصرة فى ضوء مستجدات الأزمة المالية العالمية"، **رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة – جامعة قناة السويس**، ص ص١-١٤٤.
- عبد البديع، أشرف محمد، (٢٠٠٩)، "تداعيات الأزمة المالية العالمية على مهنة المحاسبة والمراجعة – حالة جمهورية مصر العربية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة – جامعة المنصورة**، العدد الثانى، المجلد ٣٣، ص ص ٢٩٧ – ٣٣٥.
- عبد العزيز، هبه إبراهيم، (٢٠١٤)، "دراسة تحليلية لقياس أثر درجة شفافية القوائم المالية على قيمة المنشأة فى ضوء معايير المحاسبة الدولية بالتطبيق على الشركات المسجلة فى سوق الأوراق المالية المصرى"، **رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة – جامعة قناة السويس**، ص ص. ١ – ١٤٦.
- عبد الملك، أحمد رجب، (٢٠٠٦)، "إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة فى ظل تحقيق الشفافية المنشودة ببورصة الأوراق المالية – دراسة نظرية وتطبيقية" **المجلة العلمية للدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان**، العدد الأول، ص ص ١١ - ٧٩.
- غنيمى، سامى محمد، (٢٠١١)، "إطار مقترح لدور الشفافية فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح فى منظمات الأعمال – دراسة اختبارية" **مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة – جامعة بنها**، المجلد الثانى – العدد الأول، ص ص ١-٦٧.
- فريد، فريد محرم، (٢٠١٣)، "أثر الالتزام بقياس القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة IAS,IFRS على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بهدف تحسين جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة جامعة بنها**، العدد الأول، يناير، ص ص ٢٩٩-٣٥٧.
- معايير المحاسبة المصرية المعدلة، (٢٠١٥)، ملحق جريدة الوقائع المصرية، العدد ١٥٨ تابع (أ) بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٥، **وزارة الإستثمار – قرار وزير الإستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥**.
- معراج، هوارى؛ حديدى آدم، (٢٠١٤)، "دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة فى تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها فى البيئة المحاسبية للجزائر: بالإشارة الى البنوك التجارية الجزائرية "، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – جامعة زيان عاشور بالجلفة – الجزائر**، العدد الثامن عشر، ص ص ٢٤٣ – ٢٦٣.
- مهدى، نضال عزيز، (٢٠١١)، "تطوير بنية الحوكمة فى البنوك العراقية بغرض تحقيق الشفافية وضبط الأداء المالى (دراسة تطبيقية)، **رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة – جامعة القاهرة**، ص ص ١- ٣٨٧.

٢/٨- المراجع الأجنبية:

- Aliabadi farzaneh Jalali, Amirhossein Mahdavi SHAHRI, (2016), "Transparency in financial reporting with or without IFRS: the

case of iran", **World of Accounting Science,** Vol. **18,** pp. 605-623.

- Arsov, Sasho., & Vesna Bucevska., (2017), "Determinants of transparency and disclosure – evidence from post-transition economies", **Economic Research**, pp. 745-760, available at: https://www.tandfonline.com
- Aslanertik, Banu Esr, (2009), "Fair Value Considerations during the Current Financial Crisis", Available at: https://www.researchgate.net. .
- Ayres. Douglas., Xuerong Huang and Mark Myring, (2017),"Fair value accounting and Analyst Forecast Accuracy,"**Advanced in Accounting** Incorporating Advances in International Accounting,Vol , 37, pp. 58-70 Available at: https://www.sciencedirect.com.
- Bai, John Jianqiu, Matthew Serfling, and Sarah Shaikh, (2020), "Financial Disclosure Transparency and Employee Wages." **Matthew and Shaikh, Sarah**, Available at: https://ssrn.com/abstract=3103237.
- Barron, Orie., Sung Gon chung., and Kevin ow yong., (2016), "The Effect of Statement of Financial Accounting Standards No. 157 Fair Value Measurements on Analysts' Information Environment", **Account Public Policy**, Vol. 35, Issue 4, pp. 395-416 available at: https://ink.library.smu.edu.sg.
- Botosan, Christine, (1997)," Disclosure Level and The Cost of Equity Capital", **the Accounting Review**, Vol. 72, No. 3, pp. 323-349, Available at: https://econ.au.dk.
- Bushman, Robert. & Smith, (2003), "Transparency Financial Accounting Information and Corporate Governance" **Economic Policy Review**, pp.65-87, Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?.
- Chasan, Emily, (2008), "Is Fair Value Accounting Really Fair?", **Search Reuters**, pp. 1-3, Available at: http://www.reuters.com.
- Cheng, Qiang & Kin Lo, (2006), "Insider Trading and Voluntary Disclosurs" , **Journal of Accounting Research**, Vol. 44, No.5, pp. 815-847.
- Collins D. and Henning, S., (2004), "Write – Down Timeliness, Line – of- Business Finance & Accounting", Vol. 31, No.9, pp. 1261-1299.
- Dietrich, Richard, Mary S. Harris & Karl A. Muller, (2000), "The Reliability of Investment property Fair Value Estimates", **Journal of Accounting and Economic,** Vol, 30, pp. 125-158 Available at:

https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0165410101000027.

- Financial Accounting Standard Board, Sep. (2010), "Conceptual Framework for Financial Reporting; Statement of Financial Accounting Concepts No. 8: Chapter 1, The Objective of General Purpose Financial Reporting, and Chapter 3, Qualitative Characteristics of Useful Financial", **Financial Accounting Foundation**, Available at: https://www.fasb.org/resources/ccurl/515/412/Concepts%20Statement%20No%208.pdf.
- Fortin, Steve, Ahmad Hammami, and Michel Magnan.(2020), "Re-exploring Fair Value Accounting and Value Relevance: An Examination of Underlying Securities." , **ABACUS, Forthcoming**, Available at: https://ssrn.com/abstract=3546224.
- Hawking, David., Dessain, v. and Andrew Barron, (2008), "Silic (A): Choosing cost or Fair Value on Adoption of IFRS", **Harvard Business School**, pp.1-8, Available at: https://www.hbs.edu/faculty/Pages/item.aspx?.
- Herrmann, Don, Shahrokh M. Saudagaran & Wayne B. Thomas, (2006), "The Quality of Fair Value Measures for Property, Plant, and Equipment", **Accounting Forum**, Available at: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.
- International Accounting Standards Board (IASB), (2010), "Impairment of Assets", IAS No. 36, pp. 1-30.
- International Accounting Standards Board (IASB), (2011), "Fair value Measurement", IFRS 13, PP.467-512.
- Jaggi, Bikki, James P. Winder & Cheng – Few Lee, (2010), " Is There a Future for Fair Value Accounting After the 2008–2009 Financial Crisis?", **Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies**, Vol. 13, No.3, pp. 469-493, https://doi.org/10.1142/S0219091510002037.
- Jaijairam, P. (2013). "Fair value accounting vs. historical cost accounting". **Review of Business Information Systems** (RBIS), 17(1), 1-6, Available at :https://www.clutejournals.com/index.php//7579.
- Jordan, Charles E., Clark S. and Pate Gwen, (2013), "The Debate Over Fair Value Reporting", **The CPA Journal**, Vol. 83, No.2, pp.1-6, Available at: http://search.proquest.com/openview/e447.
- Kadous, Kathryn., Koonce, L. and Jane Thayer, (2011), "Do Financial Statement Users Judge Relevance Based on Properties of Reliability?", pp. 1-38, Available at: http://www.aaajournals.org/doi/abs/10.

- Kaminski, K.A. & Carpenter, J.R. (2011), "Accounting Conceptual Frameworks: A Comparison of FASB and IASB Approaches", **International Journal of Business, Accounting and Finance**, vol 5, Number 1, Available at: https://www.thefreelibrary.com.
- Kieso, Donald, Jerry J. Weygandt & Terry D. Warfield, (2012), "Intermediate Accounting, 14th edition", John Wiley & Sons, INC. https://www.slideshare.net/testbanksolutionsmanual/intermediate.
- Kulzick, Raymond S, (2004), " Sarbanes-Oxley: Effects on Financial Transparency", **Advanced Management Journal**, vol.69, Available at: https://go.gale.com.
- Leggett, Denise. Wilking A. and Stanley Clark, (2015), "The Frequency, Magnitude, and Measurement Subjectivity Associated With Liabilities Reported at Fair Value", Available at: Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Vol. 19, No. 1, pp. 160-170, Available at:http://search.proquest.com/openview/.
- Li, Siyi, (2010), "Fair Value Accounting and Analysts' Information Quality: the Effect of SFAS 157", Working Paper, University of Illinois at Urbana Champaign. https://pdfs.semanticscholar.org/fbc1/96d2e50
- Liao, L., et al, (2010), "Information Asymmetry of Fair Value and Loan Loss Provisions during the Global Financial Crisis", Working Paper, pp. 1-50, Available at: https://pdfs.semanticscholar.org/33f6/e
- Man, mariana., & Maria Ciurea., (2016), "Transparency of Accounting Information in Achieving Good Corporate Governance. True View and Fair Value", **Social Sciences and Education Research Review**, P.P 42-61.https://www.ceeol.com/search/article-detail?id=761
- McDonough, Ryan, Argyro Panaretou, and Catherine Shakespeare, (2020), "Fair Value Accounting: Current Practice and Perspectives for Future Research." **Journal of Business Finance & Accounting (JBFA)**, Vol, 47, pp. 303-332, Available at: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.
- Mensah, M., Nguyen, H and Prattipati, S (2006) "Transparency in Financial Statements A Conceptual Framework from A User Perspective", **Journal of American Academy of Business**, vol. 9, pp., 47-55.
- Nelson, Karen K, (1996), "Fair Value Accounting for Commercial Banks: An Empirical Analysis of SFAS No. 107", **The Accounting Review**, 71(2): pp. 161-192.https://www.jstor.org/stable/248444?casa_token.

- Ogundana, Oyebisi Mary, Francis Iyoha, Samuel Fakile, Abimbola Joshua, (2018),"Fair value Measurement (IFRS 13) and Investing Decision: the standpoint of accounting Academics and Auditors in Lagos and Ogun state Nigeria", **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, vol.22, N0.1, pp.1-12. Available at: http://eprints.covenantuniversity.edu
- Paydar, Sajjad Rasooli, and Fatemeh Babalou, (2019), "Investigating Financial Reporting Transparency", **Singaporean Journal of Business Economics, and Management Studies (SJBEM)**, VOL. 6, NO. 12, pp. 18-27, Available at:https://www.singaporeanjbem.com.
- Pelea, vera., (2014),"Fair value accounting and its usefulness to financial statement users", **Journal of financial reporting and accounting**, pp. 102-116.https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.
- Ramirez Zamora, and José Morales-Díaz, (2018), "The Use of Fair Value Measurement in Financial Reporting: A Literature Review." **Estudios de Economía Aplicada** , vol . 36 - 2 p. 489 – 514, Available at: https://ideas.repec.org/a/lrk/eeaart/36_2_7.html.
- Rajgopal, Shiva & Mohan Venkachalam, (2011), " Financial reporting quality and idiosyncratic return volatility", **Journal of Accounting and Economic**, Vol, 51, pp. 1-20.
- Scott, Ian E, (2010), "fair value accounting: friend or foe**", Law Review**, Vol. 1, Issue 2, Available at:https://heinonline.org/hol-cgi-bin/get_pdf.cgi?.
- Shaffer, Sanders, (2011), "Evaluating the Impact of Fair Value Accounting on Financial Institutions: Implication for accounting Standards Setting and Bank Supervision". FRB of Boston Working Paper. Available at:https://papers.ssrn.com/sol3/papers.
- Sing, Ting Yieng & Soo Choon Meng, (2005), "Fair Value Accounting – Relevance, Reliability and Progress in Malaysia", pp. 1-13, Available at: http://www.alanyoonassociates.com/news.
- Strampell, Giovanni, (2011), "The IAS/IFRS after the crisis: limiting the impact of fair value accounting on companies' capital", Available at: https://www.degruyter.com/view/journals/ecfr.
- Sundgren, Stefan, (2013), "Is fair Value accounting really fair? A discussion of pros and Cons with fair Value measurement" **Discussion Paper**, pp. 242 – 250, Available at:http://www.diva-portal.org/smash/record.

ملحق رقم (١)
قائمة الاستقصاء الموزعة علي أفراد عينة الدراسة

قائمة إستقصاء

جامعة كفرالشيخ
كلية التجارة
قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ الفاضل / ..... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...،

يقوم الباحث / **كرم محمد محمد إبراهيم ياسين** بإعداد رسالة لنيل درجة الماجستير فى المحاسبة بعنوان : "أثر محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (رقم ٤٥) على شفافية التقارير المالية – دراسة نظرية وميدانية".

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور	الدكتورة
رضا إبراهيم صالح	**هالة عبدالفتاح العجمى**
أستاذ المحاسبة المالية، ونائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة	المدرس بقسم المحاسبة كلية التجارة – جامعة كفرالشيخ

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آثر محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المصري رقم ٤٥ على شفافية التقارير المالية، خصوصاً بعد توجه معايير المحاسبة الدولية والمصرية نحو القيمة العادلة، فعلى المستوى الدولى تزايد الإهتمام من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB)، سواء من خلال العمل الفردى أو العمل المشترك فيما بينهما لإصدار المعايير والتفسيرات التى تدعم عملية القياس المحاسبى بالقيمة العادلة؛ وتبلورت هذه الجهود فى إصدار معيار التقارير المالية الدولى رقم ١٣ (IFRS 13) فى ١٢ مايو ٢٠١١ بعنوان "قياس القيمة العادلة "Fair Value Measurement، وكذلك توجه معايير المحاسبة المصرية الصادرة بموجب قرار وزير الإستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بتاريخ ٢٠١٥/٧/٩ نحو القيمة العادلة، والتى من أهمها معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٥) بعنوان "قياس القيمة العادلة" والذى يعتبر ترجمة حرفية لمعيار التقارير المالية الدولى رقم ١٣.

ونظراً لأن قيمة ونجاح البحث العلمى لا تتحقق إلا من خلال ربط الجوانب العلمية بالجوانب العملية؛ فإن الباحث يحاول من خلال قائمة الإستقصاء التعرف على آرائكم حول موضوع البحث؛ وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التى تحتويها القائمة المرفقة حيث تمثل إجابتكم أحد الدعائم الأساسية للبحث. والباحث إذ يقدر لسيادتكم تعاونكم المثمر بالإجابة على الأسئلة الواردة بالقائمة المرفقة، فإنه يؤكد لسيادتكم على أن هذا الإستبيان قد صمم لأغراض البحث العلمى فقط، كما أن إجابتكم ستكون موضع سرية تامة. ويشكر الباحث سيادتكم على تعاونكم معه من أجل إنجاز هذا البحث، كما يعتذر لسيادتكم عما قد يسببه ذلك من مشقة وعناء، راجياً المولى عز وجل أن يجزيكم عنه خير الجزاء.

ولسيادتكم وافر الشكر والتقدير،،،

الباحث

أولاً: البيانات الشخصية:

١- **الإسم (إختيارى):** .....

٢- المؤهلات العلمية:

- ☐ بكالوريوس محاسبة.
- ☐ دبلوم دراسات عليا فى المحاسبة.
- ☐ ماجستير فى المحاسبة.
- ☐ دكتوراة فى المحاسبة.

٣- عضوية وزمالة الجمعيات المهنية:

- ☐ عضوية (تذكر الجمعيات المهنية)

.....
.....

- ☐ زمالة (تذكر الجمعيات المهنية)

.....
.....

٤- جهة العمل / الوظيفة:

- ☐ عضو هيئة تدريس بالجامعات.
- ☐ مدير مالى (معدى التقارير المالية).
- ☐ مراقب حسابات بمكتب محاسبة ومراجعة (مراجعى التقارير المالية).
- ☐ مستثمر أو محلل مالى (مستخدمى التقارير المالية).

٥- عدد سنوات الخبرة:

- ☐ أقل من ٥ سنوات.
- ☐ من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات.
- ☐ أكثر من ١٠ سنوات إلى ٢٠ سنة
- ☐ أكثر من ٢٠ سنة.

ثانياً: ملخص إرشادى:

القيمة العادلة هى أحد مداخل القياس المحاسبى التى وفرت حلولاً لعدد من الإنتقادات التى تعرضت لها العديد من المداخل المحاسبية البديلة؛ والتى منها أسلوب التكلفة التاريخية، وهو ما أدى إلى زيادة الطلب المتنامى عليها من قبل الأطراف المعنية (سواءً من قبل أكاديمى المحاسبة أو المؤسسات المالية أو إدارات الشركات أو مستخدمى التقارير المالية أو المحاسبين أنفسهم) مبررين ذلك بأن التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة سوف يحقق العديد من المزايا.

ويعتبر معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٥ بعنوان "قياس القيمة العادلة" نتاج جهد كبير وعمل متواصل على المستويين الدولى والمصرى، إستغرق سنوات طويلة من النقاش لإتخاذ هذا القرار الحاسم بالتوجه نحو القيمة العادلة، ومن أهم ما جاء به معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٥ ما يلى:-

(١) تعرف القيمة العادلة بأنها "السعر الذى سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذى سيتم دفعه لنقل إلتزام فى معاملة منظمة بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس"، وبالتالى عرف المعيار القيمة العادلة بأنها سعر البيع وليس سعر الشراء.

(٢) تضمن المعيار ٣ مستويات لقياس القيمة العادلة (مستويات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة)، وتكون أولوية القياس للمستوى الأول (الأسعار المعلنة غير المعدلة فى سوق نشط)، ثم المستوى الثانى (الأسعار المعلنة المعدلة فى سوق أقل نشاطاً)، ثم المستوى الثالث والأخير (تتحدد القيمة العادلة وفقاً للنماذج الرياضية؛ وذلك لأن نشاط السوق ضئيل).

وحتى يمكن دراسة أثر محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي المصري رقم ٤٥ على شفافية التقارير المالية؛ لابد من توافر الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية:

١- **خاصية الملاءمة**: تعد المعلومات ملاءمة عندما تكون قادرة على إحداث تغيير فى القرارات المتخذة بواسطة المستخدمين، والمعلومات تعد قادرة على إحداث تغيير عندما تكون:
- ذات قيمة تنبؤية: تنطوى على قيمة يمكن إستخدامها كمدخلات فى عملية التنبؤ.
- ذات قيمة تأكيدية: التأكيد على أو تغيير التوقعات الماضية أو الحالية أو المستقبلية.
- ذات أهمية نسبية: يعنى إذا كان إهمالها أو حذفها يؤثر على قرارات المستخدمين.

٢- **خاصية التعبير/ التمثيل الصادق:** أن تعرض بعدالة الظاهرة الإقتصادية التى يجب التقرير عنها، وتتحقق عدالة العرض عندما توصف تلك الظاهرة:
- الإكتمال: أن تعرض كافة المعلومات اللازمة لتحقيق عدالة العرض للظاهرة.
- الحيادية: عدم التحيز للتوصل إلى نتيجة ما محددة مسبقاً أو للحث على سلوك معين
- الخلو من الأخطاء: أن تتسم تقديرات الإدارة بمستوى مقبول من الدقة.

ثالثاً: قائمة الإستقصاء:

برجاء التكرم من سيادتكم بوضع علامة (√) أمام كل عبارة عند درجة الموافقة التى تراها مناسبة:

بيـــــــــــــان	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
الجزء الأول: يرجى تحديد أثر محاسبة القيمة العادلة على شفافية التقارير المالية – ملاءمة المعلومات المحاسبية:					
X11 تعد معلومات القيمة العادلة إستناداً لأيِ من مستوياتها الثلاثة أكثر ملاءمة من معلومات التكلفة التاريخية، الأمر الذى يجعلها قادرة على إحداث تغيير في القرارات المتخذه من قبل المستخدمين.					
X12 توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية.					
X13 توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ذات قيمة تأكيدية عالية.					
X14 توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ذات أهمية نسبية أعلى مقارنةً بمعلومات التكلفة التاريخية.					
X15 تعتبر قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستوى الأول هى الأكثر ملاءمة من المستوى الثانى والثالث.					
الجزء الثانى: يرجى تحديد أثر محاسبة القيمة العادلة على شفافية التقارير المالية – التعبير / التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية:					
X21 تعبر البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة بصدق عن الظواهر والأحداث الإقتصادية (تمثل الواقع الفعلى).					
X22 تعد معلومات القيمة العادلة إستناداً لأيِ من مستوياتها الثلاثة أكثر إكتمالاً من معلومات التكلفة التاريخية، الأمر الذى يجعلها أكثر عدالة فى التعبير الصادق عن القوائم المالية.					
X23 تعد معلومات القيمة العادلة إستناداً للمستوى الأول أكثر حيادية من معلومات المستويين الثانى والثالث؛ لأنها لا تحتوى على تحيز وممارسات انتهازية من قبل الإدارة.					
X24 معلومات القيمة العادلة وفقاً للمستوى الأول غير مُعرضة لأخطاء القياس والإفصاح المحاسبى مقارنةً بمعلومات المستويين الثانى والثالث؛ وذلك بشرط أن تكون الأسواق مستقرة.					
X25 إن التوسع فى عملية الإفصاح المحاسبى عن المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة يزيد من مصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة.					

ملحق رقم (٢)

نتائج التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية بإستخدام برنامج SPSS

١- إختبار كولمجروف سميرنوفKolmogorov–Smirnov

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

Item	N	Mean	Std. Deviation	Kolmogorov-Smirnov Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
x11	244	4.4631	0.62416	5.151	0.000
x12	244	4.2705	0.72619	4.133	0.000
x13	244	4.0492	0.83002	3.792	0.000
x14	244	4.2541	0.72647	3.895	0.000
x15	244	4.25	0.76376	4.175	0.000
x21	244	4.2582	0.76641	4.056	0.000
x22	244	4.1762	0.69514	4.455	0.000
x23	244	4.3402	0.72227	4.607	0.000
x24	244	4.0615	0.87507	4.172	0.000
x25	244	4.2377	0.73762	4.044	0.000

a. Test distribution is Normal.

٢- نتائج إختبار ألفا كرونباخ **Alpha Cronbach's Test** :

- لاستجابات العينة ككل:

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	244	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	244	100.0

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.881	24

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

الاستجابات عينة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية:

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	107	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	107	100.0

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.901	24

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.
b.

- **لاستجابات معدى التقارير المالية:**

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	37	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	37	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.890	24

- **لاستجابات مراقبي الحسابات:**

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	52	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	52	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.856	24

- **لاستجابات مستخدمى التقارير المالية:**

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	48	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	48	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.849	24

٣- الإحصاءات الوصفية لاستجابات عينة الدراسة Descriptive Statistics

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
x11	244	2.00	5.00	4.4631	.62416
x12	244	1.00	5.00	4.2705	.72619
x13	244	1.00	5.00	4.0492	.83002
x14	244	1.00	5.00	4.2541	.72647
x15	244	2.00	5.00	4.2500	.76376
x21	244	1.00	5.00	4.2582	.76641

x22	244	1.00	5.00	4.1762	.69514
x23	244	2.00	5.00	4.3402	.72227
x24	244	1.00	5.00	4.0615	.87507
x25	244	1.00	5.00	4.2377	.73762
Valid N (listwise)	244				

٣- نتائج اختبار فريدمان لاستجابات عينة الدراسة **Friedman Test**

- نتائج إختبار الفرض الأول:

Ranks

	Mean Rank
x11	3.41
x12	3.00
x13	2.65
x14	2.98
x15	2.98

Test Statistics[a]

N	244
Chi-Square	48.499
Df	4
Asymp. Sig.	.000

a. Friedman Test

- نتائج إختبار الفرض الثاني:

Ranks

	Mean Rank
x21	3.07
x22	2.91
x23	3.22
x24	2.77
x25	3.03

Test Statistics[a]

N	244
Chi-Square	19.665
Df	4
Asymp. Sig.	.001

a. Friedman Test

٤- نتائج إختبار كروسكال والاس **Kruskal-Wallis** للفروق المعنوية بين فئات العينة:

Test Statistics[a,b]

	Chi-Square	Df	Asymp. Sig.
x11	2.937	3	0.401
x12	11.629	3	0.009
x13	1.325	3	0.723
x14	4.772	3	0.189
x15	0.572	3	0.903
x21	7.074	3	0.07

	Chi-Square	Df	Asymp. Sig.
x22	1.463	3	0.691
x23	1.454	3	0.693
x24	1.862	3	0.602
x25	7.127	3	0.068

a. Kruskal Wallis Test.
b. Grouping Variable: Group.